

مكتب آلبا برس

كوسوفا واتجاهات الفكر المعاصر

فضيلة الشيخ/علي جمعة
المفكر الإسلامي
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا

إعداد

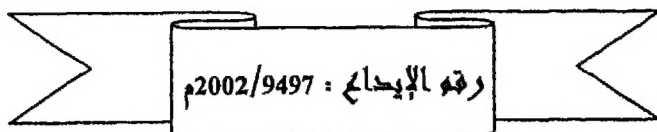
بكر إسماعيل

ممثل كوسوفا في مصر

جميع حقوق الطبع و النشر محفوظة
لمؤسسة ألبا برس

الطبعة الأولى

2002م



العنوان :

31 ش أحمد حسني - رابعة العدوية - مدينة نصر

هاتف/فاكس : 00202-4035912

القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم عن ثقافة الدعاة

بقلم : الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة
الداعية والمفكر الإسلامي

لأن الإسلام: دين ودنيا؛ ولأن عقيدته هي: رؤية « فلسفية- عقلية» للكون بكل عوالمه؛ ولأن شريعته هي: منهاج شامل وحاكم وضابط لكل ميادين الاجتماع، فلقد ارتبطت في العلم الإسلامي وفكر المفكرين وثقافة المثقفين ودعوة الدعاة الإسلاميين علوم الدنيا بعلم الدين، دونما ازدواجية أو تناقض أو انفصام.

نعم... عرف هذا العلم الإسلامي التخصصات والتميزات، لكن ميادينه قد برزت من القطيعة والانفصال، وكذلك كان الحال في فكر الإسلاميين وثقافة المسلمين.

لقد جاء أول وحى السماء، الذي نزل به الروح الأمين على قلب الصادق الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله - ﷺ - أول ما جاء بفريضة القراءة، للعلم والتدبر والتفكير، فإذا هي تؤكد على فريضة القراءة لآيات الله المسطورة بالأقلام ولآياته المنظورة

والمبثوثة في الأنوان ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ
وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾ [العلق: 1-5].

بل لقد تقدمت في هذه الآيات البينات المحكمات فريضة
القراءة لآيات الله الكونية؛ لأنها هي سبيل العقل إلى الإيمان
بخالق، الذي أنزل آيات الكتاب المسطور، ووهب الإنسان الملكات
والعقول التي يتم بها التدبر والتفكير في كل ألوان الآيات.

ولقد جاء اشتمال القرآن الكريم على جميع سبل الهدى
الإلهي للإنسان، ومنها فريضة النظر في الماضي والتاريخ وكيفية
بدء الخلق، وفي التطور والتغير وسننهما، وفي الواقع المعين
وآياته. وفي المستقبل والمصير، جاء اشتمال القرآن على كل ذلك
شاهداً على المنهاج التكاملي في الثقافة والفكر والعلوم، حتى لقد
جعل القرآن الكريم التقوى والخشية لله - وهي قمة الروحانية - ثمرة
للتفكر في علوم الطبيعة والخلقة والاكتشاف لأسرار المادة وللتفكر
والتدبر في آيات الله الكونية المبثوثة في عوالم المخلوقات
فاكتشافات العقول هي السبيل لتقوى القلوب وخشيتها لله سبحانه
وتعالى:

﴿أَمْ يَرَأَى اللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتٍ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيضٌ
وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ * وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ أَلْوَانٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ [فاطر: 27، 28].

ولقد تجسد هذا المنهج الشامل والتكاملي في الثقافة
الإسلامية - ثقافة العلماء والمفكرين والحكماء والدعاة منذ البدايات
الأولى لتبلور الاجتماع الإسلامي والحضارة الإسلامية فكان
الإيمان القلبى هو المحرك لبناء الدولة، وكان الوحي السماوى هو
مصدر الشريعة والفقه والقانون... وكانت العلوم الشرعية هي حافظ
الإبداع للعلوم المدنية، وكانت ثقافة عمران القلوب هي المعجزة

لعلوم المدن المدني، التي يتم بها عمران الواقع المادي المعين، كما كانت الحكمة وهي قمة التفلسف العقلي - ضالة المؤمن- صاحب التصديق القلبي والوجداني البالغ درجة اليقين، وكانت فلسفة الأمة هي علم التوحيد- علم الكلام الإسلامي وكانت علوم أصول الدين وأصول الفقه، بل والتصوف السني الشرعي ميادين للإبداع العقلي في حضارة الإسلام، وثقافة العلماء والمفكرين والدعاة الإسلاميين.

وتجسيدا لهذه البراعة من الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وهو الفصام الذي أصاب ثقافات أمم كثيرة وحضارات شتى رأينا ثقافة حضارتنا الإسلامية في عصور ازدهارها وإبداعها وعطائها برهانا على هذا التكامل المنهجي والتطبيقي بين مختلف ألوان الثقافة والعلوم، فالثقافة هي كل ما يثمر تهذيب وعمران النفس الإنسانية من مختلف المعارف والعلوم والآداب والفنون، والعادات والتقاليد والأعراف.. وهي تكون إسلامية عندما يكون التهذيب والعمران فيها وبها محكومين بمعايير قيم الإسلام التي تمثل مع العقيدة والشريعة جماع دين الإسلام.

والمتق في هذا المنهج الإسلامي المتكامل هو الذي لا ينظر بعين واحدة، وإنما ينظر " بالعين الامة " التي تجمع كل ما يمكنها جمعه وتأليفه من معارف المادة والروح، والماضي والحاضر والمستقبل والتراث الذاتي وموارث الآخرين، أي سائر معارف فقه الواقع وفقه النصوص والأحكام.

ولأن هذه هي الميزة التي تميزت بها الثقافة الإسلامية في تكاملها الشامل والعام، وجدنا منهاجها هذا متجسدا في إبداع كل علم من الأعلام الذين مثلوا منارات الإبداع والاجتهاد والتجديد في تاريخنا الحضاري الفنى والعريق.

فاين سناء، أبو علي الحسين بن عبد الله (370-428هـ/ 980-1037م) كان " الشيخ الرئيس " في الشرعي والمدني، في الإلهيات والطبيعات، في التصوف والنبات والحيوان والهيئة، فمن آثاره العلمية في الطب: " القانون " وفي الحكمة والإلهيات:

"الشفاء" والمعاد " وأسرار الحكمة المشرفية" وفي التجريب والطبيعة: " النباتات والحيوان " والهيئة وأسباب الرعد والبرق..الخ. وهو الذي كان إذا فتح الله عليه مغاليق مسائل " أرسطو" (384-322ق م) في الطبيعة أو ما وراءها توضاً وصلى، وخرج يوزع الصدقات على الفقراء.

والبغدادي، أبو منصور عبد القاهر بن طاهر (429هـ - 1037م) قد اشتهر بإبداعاته العلمية المتميزة في أصول الدين، وفي الحساب، وفي الهندسة، حتى لقد قالوا إنه كان يدرس في سبعة عشر فناً ومن آثاره الإبداعية " أصول الدين " و " تفسير القرآن الكريم " ومعيان النظر " والتكملة في الحساب " ورسالة في الهندسة "..... الخ.

وابن حزم الأندلسي (384-456هـ / 994-1064م) هو الذي جمع بين الفقه الظاهري والحكمة الفلسفية ومقارنة الأديان والملل والنحل، والإبداع في فن الحب والهوى، وفي الموسيقى والغناء والآداب، فكتب في كل فن من هذه الفنون كتاباً الفقيه المتقرب إلى الله سبحانه وتعالى بما يكتشف من أسرار هذه العلوم والفنون.

والخيام أبو الفتح عمر بن إبراهيم (515هـ - 1121م) كان اللغوي.. والشاعر.. والفيلسوف.. والمؤرخ.. والرياضي.. والفقيه.. والمهندس.. والفلكي، ولقد بقيت لنا من آثاره الفكرية مقالة في الجبر والمقابلة " وشرح ما يشكل من مصادرات إقليدس " و " الاحتياط لمعرفة مقداري الذهب والفضة في جسم مركب منهما " و " الرباعيات " و " الخلق والتكليف " وغيرها من الآثار الشاهدة بنبوغها وتكاملها، على هذا المذهب الإسلامي في تكامل مصادر المعرفة، وتكامل أدواتها في معارف وثقافة العلماء.

وأبو الوليد ابن رشد الحفيد (520-595هـ / 1126-1198م) هو الذي كان الناس يفرعون إلى فتواه في الطب كما يفرعون إلى فتواه في الفقه، وفي علوم الأوائل.. والمتأخرين.. فهو الطبيب المجرب.. والفقيه الأصولي.. والقاضي المجتهد.. والمتكلم الفيلسوف.. والشارح الأكبر، والناقد أيضاً للفلسفة أرسطو حكيم اليونان.. وله في

الطب " الكليات " وفي الفقه " بدياته المجتهد ونهاية المقصد "
وفي علم التوحيد والكلام "مناهج الأدلة في عقائد الملة" وفصل
المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال " وفي فن الجدل
" تهافت التهافت " إلى غير ذلك من إبداعاته في اللغة والآداب.

والفخر الرازي أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر
(544-606هـ / 1150-1210م) كان الإمام في علوم الدين والدنيا
جميعاً، حتى لقد قال مؤرخوه " إنه كان أوحد زمانه في المعقول
والمنقول ..وعلوم الأوائل " ومن بين آثاره الكثيرة والجامعة لأقطار
المعرفة وتخصصاتها، نجد مفاتيح الغيب في تفسير القرآن الكريم
ومعالم أصول الدين ولوامع البينات في شرح أسماء الله الحسنى
والصفات " والخلق والبعث، في التوحيد وأصول الدين ومحصل
أفكار المتقدمين والمتأخرين ونهاية العقول والبيان والبرهان في
الفلسفة والمباحث المشرقية في التصوف والسر المكتوم في الفلك
والنبوات في النبوة والرسالة والنفس في علم النفس كما أبدع في
الهندسة كتاب الهندسة وكتاب مصادرات إقليدس ...الخ.

والتيفاش (580-651هـ / 1184-1253م) هو الذي كتب في
طبقات الأرض " الجيولوجيا " كتابه أزهار الأفكار في جواهر
الأحجار " وكأنه الصوفي المتقرب إلى الله بالصعود إلى مقامات
اكتشاف الأسرار الإلهية المودعة في علوم المادة والطبيعة وآيات
الله المبنوثة في الأنفس والآفاق.

هكذا تميزت ثقافة العلماء والمفكرين الإسلاميين بتكامل
مصادر المعرفة - عالم الغيب وعالم الشهادة- وبتكامل أدوات
المعرفة وسبل تحصيلها- وامتزاجها، العقل ..والتجربة والنقل
والوجدان وبتكامل الإبداعات المعرفية في ثقافة المفكر الواحد
،تكاملاً يرقى القلوب ويوقظ العقول بل إنه التكامل الذي ترطب فيه
المعارف القلبية حسابات العقول.. والذي تضبط فيه حسابات العقول
خطرات القلوب.

ولقد ظلت هذه السمة من سمات الثقافة الإسلامية مرعية وملحوظة عبر تاريخنا العلمي والحضاري إلى ما قبل مرحلة التراجع الحضاري والجمود والتقليد.

فالأزهر الشريف - وهو أقدم وأعرق جامعات أمة الإسلام - كانت تدرس فيه معارف الدنيا وعلوم الدين جميعاً من القرآن الكريم وعلومه، والسنة النبوية الشريفة وعلومها إلى الفلسفة والحكمة والمنطق والتصوف إلى الطب والتشريح والفلك والرياضيات والموسيقى إلى علوم الوسائل والآليات في اللغة وعلومها وآدابها - على النحو الشامل لعلوم المقاصد والوسائل دون استثناء.

فلما دخلت حضارتنا وثقافتنا طور التراجع ودورة الجمود والتقليد، بدأت بوادر الفصام النكد بين علوم الدنيا وبين علوم الدين تتوحد بشكل جزئي وبالتدرج في مناهج الدراسة، وفي معارف العلماء وإبداعاتهم وفي ثقافة الدعاة والأمة بشكل عام، حتى جاء حين من الدهر تراجعت فيه معارف علوم الدنيا من مناهج الأزهر الشريف، فوقفت عند حدود الضرورات مع التقليد فيها، وتوقفت عن الإبداع في الحاجيات فضلاً عن التحسينيات وقرأنا هذا الحوار - الذي أورده " الجبرتي (1167-1237هـ / 1754-1822م) بين الوالي العثماني على مصر (1163هـ - 1747م) " أحمد باشا - كوروزير " والذي كانت له اهتمامات بالعلوم الرياضية - حواراً مع شيخ الأزهر الشيخ عبد الله الشبراوي (1092-1170هـ / 1681-1757م) حول فقر الدراسات الأزهرية في علوم الدنيا، فلقد سأل الوالي علماء الأزهر عن علوم الرياضيات فأجbmوا وقالوا: لا نعرف هذه العلوم " فتعجب الوالي ودار بينه وبين الشيخ الشبراوي هذا الحوار:

الوالي: المسموع عندنا بالديار الرومية " التركية " أن مصر متبع الفضائل والعلوم، وكنت في غاية الشوق إلى المجنى إليها، فلما جنتها وجنتها كما قيل " تسمع بالمعدي خير من أن تراه " الشيخ الشبراوي: هي يا مولانا - كما سمعتم معدن العلوم والمعارف.

الوالى: واين هي؟ وانتم اعظم علمائها، وقد سالتكم عن مطلوبي من العلوم فلم أجد عندكم منها شيئاً وغاية تحصيلكم : الفقه، والمعقول، والوسائل، ونبذتم المقاصد.

الشيخ الشبراي: إن غالب أهل الأهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية إلا بقدر الحاجة إلى علم الفرائض والموارث. والوالى: وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية، بل هو من شروط صحة العبادة، كالعلم بدخول الوقت، واستقبال القبلة، وأوقات الصوم والأهلة وغير ذلك.

الشيخ الشبراي: نعم، معرفة ذلك من فروض الكفاية، إذ قام به البعض سقط عن الباقيين، وهذه العلوم تحتاج إلى لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور وقتية، كرقعة الطبيعة وحسن الوضع، والخط والرسم والتشكيل، والأمور العطاردية، وأهل الأهر بخلاف ذلك، غالبهم فقراء، وأخلط مجتمعة من القرى والآفاق فيندر فيهم القابلة لذلك⁽¹⁾ !!

هكذا تراجعت قسمة التكامل المعرفي في مناهج التعليم. وفي معارف العلماء، وفي الثقافة العامة ببلادنا بفعل التراجع الحضاري الذي أصاب نموذجنا الحضاري الإسلامي، بعد قرون الغزو الصليبي والتتري، وعسكرة الدولة، التي نتجت عن هذه الغزوات، بل لقد تراجعت علوم المعقول في ثقافتنا رغم صلتها الوثيقة بفكرية الإسلام وأصول الفقه وأصول الدين، فرجحت كفة الفروع على الأصول وحل التقليد محل الإبداع والاجتهاد إلى حد كبير.

فلما كانت بواكير نهضتنا الحديثة، التي أعقبت صدمة الاحتكاك العنيف بين بلادنا وبين الحضارة الغربية، منذ غزوة " بونايرت" (1769-1821) لمصر (1213هـ - 1798م)، تلك التي جاءت " بالفكر مع المدفع والبارود والتي أرادت ملء فضاءنا الثقافي بالنموذج الغربي، الوضعي العلماني اللاديني ليتأبد باحتلال العقل، احتلال الأرض ونهب الثروة وإحاق الشرق بالغرب، لما حدث هذا الاحتكاك

⁽¹⁾ الجبرتي (عجائب الآثار في التراجم والأخبار) ج 2 ص 82-85 طبعة القاهرة،

1959م.

الغيف وجاء هذا الخطر استيفت الأمان، لا لاحتل السلاح فقط، والثورات التي هزمت الحملة الفرنسية واضطرتها إلى الجلاء (1216 هـ - 1801 م) فحسب وإنما أيضا إلى التجدد الفكري والتكامل الثقافي والمعرفي لتملأ فضاءنا العقلي والوجداني بنموذجنا المعرفي، ولتتجدد دنيا المسلمين بالفكر المتجدد لدين الإسلام فكانت صيحة الشيخ حسن العطار (1180 - 1250 هـ / 1766 - 1835 م) إن بلادنا لا بد أن تتغير ويتجدد بها من العلوم والمعارف ما ليس فيها " فكانت تجربة الدولة المصرية الحديثة على عهد محمد علي باشا الكبير (1184 - 1265 هـ / 1770 - 1849 م) عندما جددت ووسعت منابع التعليم الأزهرى - الكتاتيب - وعندما اختارت نجباء طلاب الأزهر وخريجيه - الذين صبغت عقولهم صباغة إسلامية فبعثتهم إلى أوروبا، لا ليتغربوا فكريا بدراسة العقائد والفلسفات والإنسانيات ويستبدلوا المناهج والمذاهب الأوروبية بالإسلامية وإنما ليدرسوا العلوم المدنية، التي يتم بها عمران الواقع المادي، وعلوم الكون وتطبيقاتها وتقنياتها، مستوعبين إياها، ومطبقين لحقائقها المحايدة، في الواقع الإسلامي، بواسطة المعايير الإسلامية - التي درسها هؤلاء المبعوثون في الأزهر الشريف.

ولقد كان رفاعة الطهطاوى (1216 - 1290 هـ / 1801 - 1873 م) الرائد الذي جسد عنوان هذه النهضة المعرفية الحديثة كان الشيخ الأزهرى المجدد للغة العربية ونحوها وآدابها والداعى إلى تجديد الفقه الإسلامى لتسد به الثغرات أمام القوانين الوضعية الأوروبية، والمترجم لإبداعات أوروبا في علوم التمدن المدني.

كان الطهطاوى الرائد الممثل والمجسد للتكامل المعرفي، الذي تميزت به ثقافتنا في عصر ازدهارها الأول في واقع بواكير نهضتنا في العصر الحديث.

لكن أوروبا الاستعمارية كانت واقفة لنهضتنا هذه بالمرصاد وذلك حتى لا تتجدد حياة الشرق فيفلت من شباك المطامع الاستعمارية الغربية، فاجتمعت الإمبراطوريات الأوروبية المتنافسة واتفقت على إجهاض مشروع محمد علي باشا لتجديد شباب الشرق.. وعلى حراسة أمراض الدولة العثمانية، حتى يحين الحين لابتلاع ولاياتها الواحدة تلو الأخرى... حتى حان حين إسقاط الخلافة العثمانية وطى صفحاتها (1342 هـ - 1924 م) وعند ذلك عمت

بلوى الاستعمار اغلب بلاد الإسلام، وأعاد الاستعمار إلى مناهجنا التعليمية ومن ثم إلى ثقافتنا ذلك الفصام النكد بين علوم الدنيا وعلوم الدين حتى غدا المتخرجون من المدارس المدنية غرباء عن علوم الدين وتراثنا الحضاري يستطيع الواحد منهم أن يؤلف الكتب ويسرد الوقائع عن تاريخ الغرب وحضارته ولا يفقه سطرأ في تاريخ الأمة التي ينتسب إليها، وغدا المتخرجون من المعاهد الدينية يقفون عند حفظ المتنون، والنظر في الموروث دون فقه للواقع الدنيوي المعين، فتم بذلك عزل الدين عن إدارة الدنيا وتمكين التغريب والاستعمار الغربي من امتلاك دنيا المسلمين.

ولقد برزت ظاهرة هذا الفصام النكد- على نحو صارخ في عديد من البلاد الإفريقية والآسيوية المستعمرة والأقل تطورا عندما وقفت الأغلبية المسلمة فيها بتعليم أبنائها عند "الكتاتيب" و"الخلاوى" حفاظا على عقائدهم الدينية، بينما دخل أبناء الأقلية التي تنصرت المدارس الحديثة التي أقامها الاستعمار فدرسوا فيها علوم الإدارة وفنون الواقع الدنيوي فحازوا الدولة كلها بينما ظل المسلمون الذين درسوا الدين غرباء عن الدولة والدنيا في بلادهم الأغلبية فيها.

وعندما احتكت الدولة المصرية بعد ثورة يوليو 1952م في خضم مساندتها لحركات التحرر الوطني في إفريقيا وآسيا- بهذا الواقع، فكرت في إزالة هذا الفصام النكد بين علوم الدين وعلوم الدنيا في مؤسسات العلم الديني وخاصة في الأزهر الشريف الذي تتعلق به شعوب الأمة على امتداد عالم الإسلام، وذلك لتكوين وتخريج العالم والمثقف الذي يجمع في عقله ومعارفه وثقافته تكامل معارف الثقافة الإسلامية فيكون المبعوث الذي يعلم أبناء تلك البلاد آيات الله في كتابه المسطور وآياته في كتابه المنظور، وفقه الواقع مع فقه الأحكام، والوعى بالتراث مع الوعي بالواقع المعين، ليأخذ بأبناء المسلمين إلى امتلاك الدولة وإدارة الواقع الدنيوي مع احتفاظهم بعقيدة الإسلام وهوية الحضارة الإسلامية التي إليها ينتمون ولها يمنحون الولاء.

وليكون هذا الخريج داعية الدين والمتخصص في علوم الدنيا القادر على مواجهة المنصرين الذين استفادوا من التكامل المعرفي للثقافة الإسلامية فغدوا في مناهج تكوينهم الدراسي

والثقافي جامعين بين علوم الدنيا وعلوم الدين بل ودارسين أيضا للإسلام الذي يكرهون ويحاربون.

فبدأ الأثر منذ تاريخ التطوير لمناهجة التعليمية والثقافية في 1961 السير بخطوات قد تكون ونبدة وأحياناً بطيئة. وأحياناً متعثرة على هذا الطريق، طريق التكامل الثقافي في عقل الداعية والمثقف الذي عصمته الثقافة الإسلامية من التغريب والاستلاب الحضاري ولم تحل بينه وبين فقه الواقع الذي يعيش فيه.

وعلى هذا الدرب سار ويسير الدعاة المتميزون الذين أثروا ويؤثرون في حقل الدعوة الإسلامية في واقعا المعاصر، أولئك الذي برنت ثقافتهم من نموذج المتخصص الذي لا قلب له، ونموذج الداعية الذي لا عقل له وذلك عندما عادت ثقافتهم إلى إسلاميتها فتكاملت فيها وبها مصادر المعرفة - عالم الغيب وعالم الشهادة - وترأملت فيها قراءة آيات الله في كتابه المسطور وآياته في كتابه المنظور وتكاملت كذلك في هذه الثقافة السبيل الإسلامية لتحصيل المعارف والعلوم "العقل والنقل والتجربة والوجدان مكونة المزيج المتميز الذي امتازت به ثقافة الإسلام على مر التاريخ.

كتبنا هذه الصفحات عن ثقافة الإسلام وثقافة الداعية الإسلامي لنقول أن الأستاذ الدكتور/ علي جمعة هو نموذج متميز من نماذج العلماء والمفكرين والدعاة الإسلاميين الذين تخرجوا من الأثر الشريف والذين يدرسون في جامعته، أولئك الذين جمعوا إلى قراءة آيات كتاب الله المسطور آيات كتابه المنظور، فامتلك أدوات فقه الواقع مع أدوات فقه الأحكام وملكة عقد القران بين فقه الواقع وفقه الأحكام.. كما أحاطت ذاكرته الحافظة بحقائق المورث إحاطتها بحقائق الواقع المعيش فكان نموذجا للعالم والداعية ذي العطاء المتميز، والذي ندعو الله سبحانه وتعالى له بمزيد من الإبداع والعطاء، الإبداع في التلاميذ والعطاء في المؤلفات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على الرحمة المهداة، خاتم الأنبياء والمرسلين.

الدكتور/ محمد عمارة

عضو مجمع البحوث الإسلامية

2002/6/18م - 7 / ربيع الآخر 1423هـ

مُقَدِّمَةٌ

إن المشروع الذي يستحق حمل أمانته حقاً هو المساهمة في إعداد وتقديم الأسس الفكرية والمنهجية اللازمة لحركة الأمة ، والذي يتطلب منا جميعاً بذل الجهد والوقت لبناء المنظومة الفكرية المعاصرة التي نستطيع من خلالها إعادة تشكيل العقل المسلم وإعادة بنائه وفقاً للتصور الإسلامي السليم ، ذلك التصور المدرك لغايات الخلق الواعي بكل أبعاده.

وبهذا نستطيع أن نغذى حركة الأمة الإسلامية بالزاد الفكري المطلوب الذي نفتقر إليه، وفي الوقت ذاته لا بد من تتبع حركة الفكر الإسلامي والمفكرين ودورهم في شتى المجالات العلمية والإنسانية، ورصدهم وتبعيةهم المستمر لقضايا العالم الإسلامي، وتحليلهم الدقيق لقضايا الفكر، والعوامل المتنوعة التي أثرت

فيه ، ورصد إيجابياته وسلبياته ، واجتهادهم المستمر للتطوير والتعديل طبقا لمطالبات العصر .

فالاتجاه الفكري لابد منه في محاولة تجاوز آثار القراءات الاستشراقية، لذلك نرى أنه لابد من وجود مؤسسات متخصصة تتخذ من معالجة الأزمة الفكرية للأمة محورا لنشاطها، ومنطلقا لأهدافها، والعمل على تشكيل القيادات الفكرية في الساحة الإسلامية حيث إن المشكلة المطلوب حلها في هذا العصر تتلخص في: إلى أى مدى يستطيع العقل المسلم أن ينتج أفكارا تساعد في حركة الأمة لجعلها قادرة على وصلها بالقيم الهادية لها في الكتاب والسنة، وإنما الأزمة الحقيقية تتمثل في إيجاد الفكر المنبثق عن الإطار المرجعي مع الأخذ في الاعتبار التغيرات الزمانية والمكانية، والفكر المقتن لعمليات إرساء هذه القيم في الواقع، القادر على تطبيق المنهج الإسلامي القويم وحمائه ، فكيف نجعل هذه الأفكار حية في عالمنا الحديث وواقعنا الحاضر؟

ولذلك قررت كممثل كوسوفا في مصر أن أجعل في مقدمة أهدافي التحدث عن عدد لا بأس به من المفكرين العظام ضمن سلسلة تحمل عنوان: (كوسوفا واتجاهات الفكر المعاصر) وأنه ليسرني أن تكون شخصية هذا العدد شخصية الأستاذ الدكتور / علي جمعة محمد عبد الوهاب ذلك العلامة الأصولي، الذي لا يضيع لحظة واحدة من حياته إلا في خدمة الدين وقضايا العالم الإسلامي وطلاب العلم، لذلك كان عنوان العدد الأستاذ الدكتور / علي جمعة المفكر الإسلامي الكبير ودوره البارز في خدمة قضايا العالم الإسلامي. وأنا أقدم هذا العدد باعتباره وصفا لبيان المرحلة التي قد بلغها العقل المسلم في نظره إلى التطور في الفكر الإسلامي، من أجل بذل المزيد من الجهود والتضحيات كي تكون الأمة الإسلامية أكثر مقدرة على مواجهة التحديات التي تستهدف الإسلام والمسلمين في هذا القرن وهذا العدد يتضمن نبذة مختصرة عن حياة الأستاذ الدكتور / علي جمعة العلمية والفكرية فشمل اسمه

ومؤهلاته، والوظائف التي تقلدها ، وتواجه العلمي والفكري في شتى
المجالات وإسهاماته في خدمة قضايا العالم الإسلامي وقضية كوسوفا ،
وأشطته العلمية ثم نماذج من كتاباته القيمة في مجالات عديدة .
وإلى هنا تنتهي المقدمة وأبدأ مستعيناً بالله تعالى في الكلام
عن الموضوعات التي يتضمنها هذا العدد .

بكر إسماعيل .

ممثل كوسوفا في مصر

Tel: 0105171438

القاهرة

حياة الأستاذ الدكتور علي جمعة العلمية

اسمه : علي جمعة محمد عبد الوهاب

مولده : ولد بتاريخ 3/3/1952م بمدينة بني سويف،

جمهورية مصر العربية.

المؤهلات العلمية :

○ كانت دراسة الدكتور /علي جمعة متنوعة مما يدل

على علو كعبه في العلم، وهيمته العالية في طلبه فقد

حصل على بكالوريوس التجارة من جامعة

عين شمس سنة 1973م.

○ ثم حصل على الإجازة العالية " الليسانس " من كلية

الدراسات الإسلامية والعربية، الأزهر الشريف

سنة 1979م.

○ ثم حصل على درجة التخصص " الماجستير " في

أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر

الشريف سنة 1985م.

○ ثم حصل على درجة العالمية " الدكتوراه " من كلية

الشريعة والقانون في أصول الفقه - جامعة الأزهر

الشريف سنة 1988م.

الوظائف التي اشتغل بها وتقلدها :

بعد دراسته المتعمقة في الأزهر الشريف، وحفظه لكتاب الله تعالى الذي منه الانطلاق، وبه التقويم وإليه العودة، وشغفه بالقراءة والإطلاع وحب الثقافة ، أصبح من المفكرين الإسلاميين الكبار الذين لهم دور بارز ومؤثر على الساحة الإسلامية.

فهو ذو ثروة طائلة من الثقافة الإسلامية والإنسانية وعلى دراية واسعة بالكتاب والسنة، وعلوم الكون ، والثقافات الإنسانية المعاصرة التي تتصل بشتى المذاهب والفلسفات كما أنه رجل تجرد لرسالته التي يؤديها، وهي الدعوة إلى دين الله تعالى فهي شغله الشاغل، وبصير بأساليب أعداء الإسلام على اختلاف منازلهم.

وباعتباره مفكرا إسلاميا بارزا له دوره الفعال على الساحة الإسلامية، ونظرا لإلمامه بكثير من الثقافات ، وشدة وعيه ودرايته بقضايا العالم الإسلامي ، تقلد عدة وظائف، جاهد من خلالها بلسانه وقلمه في سبيل نصرة الدين والدعوة الإسلامية وقضايا العالم الإسلامي في كل مكان.

ومن أهم الوظائف التي اشتغل بها وتلقاها :

- [1] أستاذ أصول الفقه بقسم الشريعة الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر الشريف منذ عام 2001م.
- [3] مستشار معالي وزير الأوقاف المصرية منذ عام 1998 وحتى الآن.
- [4] المستشار الأكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ، والمسئول عن مكتب القاهرة منذ عام 1992م وحتى الآن.
- [5] عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة منذ عام 1990م، ورئيس الرقابة الشرعية لمصرف مصر المتحدة منذ 1997م ، وعضو الرقابة الشرعية لبنك التنمية الزراعي ، وعضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك الشوق الأوسط للمعاملات الإسلامية منذ سنة 1997م وحتى الآن.
- [6] عضو لجنة الفتوى بالأزهر الشريف من عام 1995م، وحتى 1997م.
- [7] عضو لجنة الفتوى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية منذ عام 1996م وحتى الآن.

- [8] المشرف الشرعي على مشروع إدخال السنة بالكمبيوتر التابع لجمعية المكنز الإسلامي منذ عام 1987م وحتى الآن.
- [9] عضو اللجان الفنية بمجمع البحوث الإسلامية منذ عام 1994م حتى الآن.
- [10] عضو لجنة الموسوعات بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، حتى الآن.
- [11] عضو لجنة الإنترنت بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، حتى الآن.
- [12] عضو اللجنة العليا للمناهج للأئمة والدعاة بوزارة الأوقاف، حتى الآن.
- [13] عضو اللجنة العليا لمراجعة الموسوعة " سفير " حتى الآن.
- [14] نائب مدير مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي للشئون العلمية - جامعة الأزهر من عام 1993م حتى 1996م.
- [15] رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للخدمات الثقافية والاجتماعية من سنة 1997م حتى الآن.

الأنشطة العلمية :

للأستاذ الدكتور/ علي جمعة أنشطة علمية تغطي أصعدة كثيرة ، منها :

- ♦ مثل الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، وشارك في محاضراتها الثقافية ، وفي تقويم الأساتذة المساعدين والمدرسين في لجان ترقياتهم.
- ♦ عين مشرفا مشاركا لجامعة إكسفورد لمنطقة الشرق الأوسط في الدراسات الإسلامية والعربية.
- ♦ شارك كخبير بمجمع اللغة العربية في إعداد موسوعة مصطلحات الأصول الصادرة عن المجمع وهو خبير به حتى الآن.
- ♦ عين مشرفا مشاركا لجامعة هارفارد بمصر لقسم الدراسات الشرقية.
- ♦ اشترك في وضع مناهج كلية الشريعة بسلطنة عمان ، حتى افتتاح الكلية ، وشارك في احتفال الافتتاح كعضو مؤسس.
- ♦ اشترك في وضع مناهج جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية Siss بواشنطن .

- ♦ اشترك في وضع مناهج الجامعة الإسلامية المفتوحة بواشنطن ، وذكر اسمه في دليل الجامعة ، وشارك في التدريس بها على الشرائط المسجلة.
- ♦ ألقى الدرس الحسنی عام 1994م بحضرة جلالة ملك المغرب ، ويدعى للدرس كل عام.
- ♦ أسندت إليه خطبة الجمعة ودرس الفقه الشافعي بمسجد السلطان حسن بالقاهرة منذ سنة 1998م ، حتى الآن.

- ♦ يقوم بالتدريس يوميا بالحوزة الأزهرية بعد صلاة الفجر حتى قرب الظهر لقراءة كتب التراث في العلوم الشرعية والعربية.

نتائج العلمي :

الأستاذ الدكتور /علي جمعة مفكر إسلامي كبير، عالم متقن، وبحر زاهر لما حباه الله من عقل واسع، وقريحة وقادة، وذكاء وفطنة، وهو معلم قدوة ومرب مخلص ، وأستاذ مفيد، وعلم فريد، شهد له بذلك كثير من معاصريه، وافر بفضلله فضلاء عصره ومصره، ولما لا وهو الذي وقف حياته كلها في خدمة العلم دراسة وتحصيلا ونشرا ، فألقى الدرس ، وألف ، وصنف .

ورغم أنه أصولي متمكن، ولغوي بارع في لغته، فقيه عالم بالفقه وقواعده ، درس العلوم التجريبية من رياضة ، واقتصاد وحسابيات ونحوها ، ووقف على دقائقها وأتقن قواعدها ، فقد دعتهم همته العالية ونفسه الوثابة نحو العلا إلى الإطلاع ودراسة العلوم الكونية والرياضيات ، فحذقها وبرع فيها حتى صار علما فيها ، متمكنا منها.

ومن الواضح أن إمام الدكتور/ علي جمعة بهذه الصنوف من الفنون، ووقوفه على قواعد تلك الأنواع من العلوم كالرياضيات، والاقتصاد، والحسابيات، والهندسيات، إنما كان مقصودا من جانبه: إذ أنه يرى أن عدم الأخذ بنصيب وافر من تلك الأنواع من العلوم قد يوقع الفقيه والحاكم في الخطأ في كثير من الأحيان ، فيخفى عليه بذلك الحق الذي يطلبه ونظرا لكثرة إمام المفكر بالعلوم والفنون قصده كثير من الطلاب من كافة البلدان، يتلقون عليه ويأخذون عنه بالجامع الأزهر الشريف.

وفيما يلي إجمالي بمسحاته البديعة :

[1] المصطلح الأصولي والتطبيق على تعريف القياس.

[2] قضية تجديد أصول الفقه.

[3] الحكم الشرعي عند الأصوليين.

[4] أثر ذهاب المحل في الحكم.

-
-
- [5] المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية.
- [6] علاقة أصول الفقه بالفلسفة.
- [7] مباحث الأمر عند الأصوليين.
- [8] الرؤيا وحجبتها الأصولية.
- [9] النسخ عند الأصوليين.
- [10] الإجماع عند الأصوليين.
- [11] آليات الاجتهاد.
- [12] القياس عند الأصوليين.
- [13] تعارض الأقيسة.
- [14] قول الصحابي ومدى حجته عند الأصوليين.
- [15] مذكرة حول المنهج الأصولي لتتاول المعاملات المالية الحديثة والقواعد الضابطة لها.
- [16] الإمام الشافعي ومدرسته الفقهية.
- [17] الإمام البخاري .
- وهذه المصنفات كلها مطبوعة ومتداولة ينهل منها العالم والمتعلم، فجزى الله مصنفها خير الجزاء.
- أبحاث ومقالات للمفكر:**
- للأستاذ الدكتور /علي جمعة عدة أبحاث ومقالات نفيسة، منها :
- [1] الوقف فقها وواقعا .

- [2] اقتراح عقد تمويل من خلال تكييف العملة الورقية كالفوس في الفقه الإسلامي .
- [3] الرقابة الشرعية مشكلاتها وطرق تطويرها، بحث مقدم للمؤتمر الرابع لعلماء الهند.
- [4] الزكاة، بحث مقدم لمؤتمر علماء الهند الخامس.
- [5] حقوق الإنسان من خلال حقوق الأكون في الإسلام ، بحث مقدم لمؤسسة نايف.
- [6] النموذج المعرفي الإسلامي ، بحث مقدم لندوة المنهجية بالأردن.
- [7] له العديد من المقالات العلمية بالصحافة المصرية والعربية والعالمية.
- [8] له العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية والعربية والعالمية.
- [9] له العديد من المحاضرات العلمية ألقاها في أكثر من عشرين دولة.
- [10] له خطب جمعة مطبوعة في مجلد و مترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

كتب معلقة :

♦ رياض الصالحين للإمام النووي- ط دار الكتاب اللبناني .

- ♦ جوهرة التوحيد للشيخ الباجوري ط دار السلام.
- ♦ شرح ألفية السيرة للأجهوري - ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ♦ الفروق للقرافي - طبع دار السلام.
- وغير ذلك من المصنفات التي قام بتحقيقها.

مشاركاته وإشرافاته العلمية :

- شارك في تحرير العديد من المجالات العلمية والثقافية والدينية والإشراف عليها ، من أبرزها:
- ♦ مجلة الاقتصاد الإسلامي بمركز صالح عبد الله كامل ، كسكرتير للتحرير.
- ♦ مجلة رابطة الجامعات العربية " الشريعة" الصادرة عن جامعة الأزهر ، كسكرتير للتحرير.
- ♦ مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة.
- ♦ عضو هيئة التحرير لمجلة المسلم المعاصر .
- ♦ مجلة المسلم الصادرة عن العشيرة المحمدية.
- ♦ مجلة التجديد.
- ♦ مجلة إسلامية المعرفة.

تحت إشراف المفوض العام لمشروعات علمية منها :

♦ قام بالإشراف على إدخال السنة بالكمبيوتر ، وعمل
برامج الاسترجاع ، وطباعة الكتب السبعة بجمعية
المكنز الإسلامي ، وصدر المشروع في 19 مجلد
بخط مصحف الملك فؤاد ، وهو بخط الشيخ محمد
خلف الحسيني .

♦ قام بالإشراف على ترجمة معاني القرآن الكريم
إلى اللغة الفرنسية.

♦ مشروع الاقتصاد الإسلامي 38 جزء ، تمت
طباعته بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة.

♦ مشروع العلاقات الدولية 12 جزء ، تمت طباعته
بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة.

♦ الاشتراك في إعداد معايير تقويم أداء البنوك
الإسلامية ، تمت طباعته بالمعهد العالمي للفكر
الإسلامي بالقاهرة.

♦ مشروع التراث الاقتصادي الإسلامي 125 جزء ،
مركز الدراسات الفقهية.

♦ الاشتراك في لجنة إعداد مكنز
الاقتصاد الإسلامي.

♦ الاشتراك في لجنة إعداد مدخل الاقتصاد الإسلامي

بمركز صالح عبد الله كامل.

♦ الاشتراك في إعداد دراسة في ثلاثة مجلدات

لفتاءوى شركة الراجحي المصرفية.

♦ قام بتقويم كثير من الأبحاث والدراسات العلمية

لإجازتها من مجمع البحوث الإسلامية.

المؤتمرات العلمية والثقافية :

○ حضر العديد من المؤتمرات العلمية، وقدم بها أبحاثاً

مكتوبة في الكثير من الدول، منها: الهند،

وروسيا، وأسبانيا، وأمريكا، والكويت، والأردن ، وماليزيا،

وباكستان، وغيرها .

○ مثل فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في عدة لقاءات

دولية، منها: إيطاليا، أسبانيا، الفلبين، لندن، وغيرها .

○ قام كعضو في لجان مجمع البحوث الإسلامية لتقويم

مؤتمر السكان بالقاهرة ومؤتمر المرأة ببيكين في الصين.

○ ساهم في دراسة وثيقة بكين + 5 ووثيقة CEDAW مع

الهيئة الإسلامية للدعوة والإغاثة .

○ شارك في وضع ميثاق الطفل في الإسلام، مع الهيئة

الإسلامية للدعوة والإغاثة.

شيوخه والإجازة بالرواية للعلوم الشرعية واللغوية :

وتلقى عدة من العلوم على عدد من الأساتذة في تخصصات كثيرة :

○ فتلقى علم الاقتصاد الإسلامي على يد الدكتور/ عيسى إبراهيم عبده.

○ وتلقى أسس علم الاقتصاد الغربي على يد الدكتور/ يحيى عويس ، والدكتور/ علي لطفي، والدكتور/ منيس عبد الملك وغيرهم.

○ وتلقى علم القانون الوضعي على يد الدكتور/ سامي مذكور، والدكتور/ حمدي عبد الرحمن، والدكتور/ حسين النوري وغيرهم.

○ وتلقى علم الإدارة على يد الدكتور/ ماهر عيش، والدكتور/ علي عبد الوهاب ، والدكتور/ سيد الهواري وغيرهم.

○ وتلقى علم المحاسبة على يد الدكتور/ الجزيري، والدكتور/ العشماوي وغيرهم.

○ وتلقى علم الرياضيات العليا على يد الدكتور/ فتحي محمد علي ، والدكتور/ داود منسي وغيرهم.

ولقد تلقى على عدد كبير من مشايخ الأزهر ومصر وسائر البلاد الإسلامية وروى بالسند المتصل العلوم

والفنون الشرعية واللغوية المختلفة فدرس أصول الفقه على علامة وقته الشيخ محمد أبو النور زهير وعلى المحقق الشيخ الحسيني يوسف الشيخ وعلى خاتمة السلف الصالح الشيخ عبد الجليل القرنشاوي ودرس الفقه الشافعي وقواعد الفقه على الشيخ جاد الرب رمضان الذي كان يلقب بالشافعي الصغير والشيخ عبد العزيز الزيات إمام أهل العصر في القراءات وقرأ القرآن على الشيخ محمد إسماعيل الهمداني وبقراءة ابن كثير إلى سورة مريم على الشيخ عبد الحكيم عبد اللطيف شيخ مشايخ القراء ونهاية المحققين وقرأ البخاري كله على محدث العصر وخاتمة الحفاظ عبد الله الصديق الغماري وروى أسانيد الكتب والدفاتر ونحوها عن أكثر من خمس وعشرين شيخاً نخص منهم بالذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة والشيخ عوض الزبيدي والشيخ محمد علوي مالكي والشيخ أحمد جابر اليماني والشيخ عبد العزيز الغماري والشيخ سعيد اللحجي.

ونذكر هنا بعض الأسانيد العالية في هذا الشأن:

[1] محدث المغرب العلامة الفقيه الأصولي السيد عبد الله ابن الصديق الغماري [ت 1413 هـ] بما في ثبته ((ارتشاف

الرحيق))، وأيضاً بما في ((ثبت العلامة الشبراوي))، وبما في ((المعجم الوجيز)) و ((البحر العميق في مرويات ابن الصديق))، و ((صلة الرواة بالفهارس والإثبات)) الثلاثة لشقيقه الحافظ السيد أحمد ابن الصديق رحمه الله [ت 1380هـ]. هذا واتصل بثبت الأمير: عن شيخنا المذكور ﷺ، عن المعمر محمد دويدار الكفراوي [ت 1361هـ]، عن البرهان الباجوري [ت 1277هـ] بالعامية، عن العلامة محمد الفضالي [ت 1236هـ]، عن العلامة محمد الأمير الكبير [ت 1233هـ] صاحب الثبوت المشهور.

قال: وعن شيخنا أيضاً أروي ((الإمداد بمعرفة علو الإسناد)) للعلامة عبد الله ابن سالم البصري [ت 1134هـ]، عن محمد إمام السقا [ت 1254هـ]، عن والده البرهان السقا [ت 1298هـ]، عن ولي الله ثعلب الفشني [ت 1239هـ]، عن الشهابين الملوي [ت 1182هـ] والجوهري [ت 1181هـ]، عن عبد الله ابن سالم البصري -صاحب ((الإمداد))- رحمه الله. وأعلى ما عند شيخنا رحمه الله: روايته عن القاضي عبد الحفيظ الفاسي [ت 1383هـ]، عن يوسف السويدي [ت 1348هـ]، عن العلامة المحدث السيد محمد مرتضى الزبيدي شارح ((الإحياء)) و ((القاموس)) [ت 1205هـ] وهو

سند عال بالمرّة، لا يوجد أعلى منه في الدنيا، وإن كان الشيخ يوسف السويدي يروي عن المرتضى بناء على إجازته لجده وأولاده وأحفاده من بعده ، على القول بجواز الرواية للمعدوم.

[2] العلامة المسند الرواية محمد ياسين الفاداني المكي [ت 1410هـ] بما في إثباته المتعددة.

[3] العلامة الشيخ محمد الحافظ التيجاني [ت 1398هـ] رحمه الله تعالى، يروي عن المحدث السيد عبد الحي الكتاني [ت 1382هـ] بما في ثبته المطبوع المسمى ((فهرس الفهارس)).

[4] العلامة الشيخ محمد المنتصر الكتاني [ت 1419هـ] نزيل مكة المكرمة رحمه الله تعالى.

[5] العلامة الشيخ محمد مصطفى أبو العلا الشهير بحلمد [ت 1404هـ] رحمه الله تعالى، عن السيد عبد الحي الكتاني [ت 1382هـ] بما في ثبته المطبوع المسمى ((فهرس الفهارس)).

[6] العلامة الشيخ إسماعيل بن عثمان زين اليمني المكي الشافعي [ت 1414هـ] رحمه الله تعالى بما في ثبته المسمى ((صلة الخلف بأسانيد السلف)).

[7] الشيخ محمد زكي الدين إبراهيم [ت 1419هـ] رحمه الله تعالى، عن محمد عبد الله بن إبراهيم العاقوري العربي الليبي المعمر [ت 1390هـ تقريباً] نزيل مصر، عن البلجوري [ت 1277هـ] بالخاصة.

قال: هذا، وإنني أروي حديث الرحمة المسلسل بالأولية، عن جماعة من المحدثين من أوجه متعددة، وأخص منهم بالذكر: العلامة المحدث السيد عبد الله ابن الصديق الغماري [ت 1413هـ] وهو أول حديث سمعته منه، قال: حدثنا بهاء الدين أبو النصر القاوقجي [ت 1357هـ] وهو أول حديث سمعته منه، حدثني أبي أبو المحاسن القاوقجي [ت 1305هـ] وهو أول حديث سمعته منه، ثنا محمد عابد السندي [ت 1257هـ]، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا عبد الرحمن بن سليمان الأهدل [ت 1250هـ]، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا أمر الله ابن عبد الخالق المزجاجي، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بابن عبد الغني [ت 1117هـ]، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا محمد بن عبد العزيز المنوفي، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا أبو الخير ابن عموس الرشدي [ت 1002هـ] وهو أول حديث سمعته منه، ثنا شيخ الإسلام

زكريا الأنصاري [ت926هـ] وهو أول حديث سمعته
 منه، ثنا الحافظ احمد بن علي ابن حجر العسقلاني
 [ت285هـ]، وهو أول حديث سمعته منه، ثنا أبو الفرج
 عبد اللطيف ابن عبد المنعم الحراني [ت672هـ] وهو أول
 حديث سمعته منه، ثنا أبو الفجر عبد الرحمن ابن الجوزي
 [ت597هـ] وهو أول حديث سمعته منه، ثنا إسماعيل بن
 أبي صالح النيسابوري المؤذن [ت470هـ] وهو أول حديث
 سمعته منه، ثنا أبو طاهر الزيادي [ت410هـ] وهو أول
 حديث سمعته منه، ثنا أبو حامد البراز
 ((الخشاب)) [ت330هـ] وهو أول حديث سمعته منه، ثنا عبد
 الرحمن بن بشر بن الحكم [ت260هـ]، وهو أول حديث
 سمعته منه، ثنا سفيان بن عيينة
 [ت198هـ] وهو أول حديث سمعته منه - وإليه ينتهي
 التسلسل بالأولية على هذا المنوال - عن عمرو بن دينار
 [215هـ]، عن أبي قابوس مولى عبد الله ابن عمرو، عن عبد
 الله بن عمرو بن العاص [ت65هـ] رضى الله عنهما
 قال: قال رسول الله ﷺ: ((الراحمون يرحمهم الرحمن،
 وفي رواية: تعالى ارحموا من في الأرض يرحمكم،
 وفي رواية: " يرحمكم بالضم" من في السماء)) .

وهو حديث صحيح، أخرجه أبو داود ، والترمذي، والحاكم في "المستدرک" وغيرهم.

وقد تلقاه على جماعة من الشافعية وتلقى الفقه الشافعي بسند متصل إلى الإمام الشافعي رحمه الله، ثم إلى مولانا رسول الله ﷺ، وفي ضمنه سند مؤلفات شيخ الإسلام زكريا الأنصاري والإمام النووي وغيرهما كما ترى.

حدثنا العلامة إسماعيل بن عثمان زين اليمنى المكي الشافعي [ت1414هـ]، عن السيد محمد بن يحيى الأهدل [ت1352هـ]، عن السيد أحمد زيني دحلان [ت1304هـ]، عن الشيخ عثمان بن حسن الدمياطي [ت2165هـ]، عن الشيخ عبد الله الشرقاوي [ت1227هـ]، عن الأستاذ محمد بن سالم الحنفي [ت1181هـ]، عن الشيخ أحمد الخلفي [ت1209هـ]، عن الشيخ أحمد بن عبد اللطيف البشبيشي [ت1096هـ]، عن الشيخ علي بن إبراهيم الحلبي [ت1044هـ]، عن الشيخ علي الزبيادي [ت1024هـ]، عن المحقق أحمد ابن حجر الهيتمي [ت973هـ]، والشيخ محمّد الرملی [ت1004هـ]، والشيخ الخطيب [ت977هـ]، كلهم عن شيخ الإسلام زكريا الأنصاري [ت926هـ]، عن الحافظ ابن حجر العسقلاني [ت852هـ]، عن الولي أحمد بن عبد الرحيم

[ت826هـ]، عن والده الزين العراقي
[ت806هـ]، عن السراج البلقيني [ت805هـ]، عن العلاء ابن
العطار [ت724هـ]، عن محرر المذهب الإمام النووي
[ت676هـ]، عن كمال الدين سلال الإربلي [ت670هـ]، عن أبي
عمرو عثمان ابن الصلاح [ت643هـ]، عن والده عبد
الرحمن الملقب بالصلاح [ت618هـ]، عن أبي سعد عبد الله
ابن أبي عصرون [ت585هـ]، عن أبي علي الفارقي
[ت528هـ]، عن أبي إسحاق الشيرازي [ت476هـ]، عن
القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري
[ت450هـ]، عن أبي الحسن محمد بن علي الماسرجسي
[ت384هـ] عن أبي إسحاق إبراهيم ابن أحمد المروزي
[ت340هـ]، عن أبي العباس أحمد ابن سريج [ت306هـ]، عن
عثمان ابن بشار الأنماطي [ت288هـ]، عن الربيع بن
سليمان المرادي [ت270هـ]، عن الإمام مالك بن أنس
[ت179هـ]، عن نافع [ت117هـ]، عن ابن عمر
[ت73هـ] رضى الله عنهما: تفقها على النبي ﷺ.

دوره البارز في خدمة قضايا العالم الإسلامي

لقد ساهم سيادة الأستاذ الدكتور/ علي جمعة برصيد هائل من خلاصة الفكر الحر المستنير في خدمة قضايا العالم الإسلامي، ونستطيع أن نقول بأنه ما من قضية أو نازلة نزلت ببلد مسلم نتيجة الاضطهاد ، وظلم التيارات الجارفة المنحرفة إلا وجدناه يتصدى لها بفكوه، ولسانه، وقلمه، لا يخشى في الحق لومة لائم، ولا صولة صائل، ويصدع بالحق أينما وجد وكيفما كان .

ولقد انعكس تطبيقه السليم للدين، ووقوفه مع الحق مهما كلفه ذلك من تحمل المتاعب والمشقات في كتاباته، فإنه لم يأل جهدا ، ولم يدخر وسعا ، ولم يضمن بوقته وعلمه في خدمة قضايا المجتمع الإسلامي من مشرقه إلى مغربه ، ومن شماله إلى جنوبه، والمشاركة في وضع الحلول السلمية والجذرية لها لضمان حقوق المسلمين في أى مكان يعيشون فيه .

والمثال الحي على هذه المشاركة الجادة من سيادته ، أنه عندما نزلت النكبة العنيفة بالبوسنة والهرسك على يد العدوان الصربي الآثم - ثارت ثورة المفكر الإسلامي الجليل وتملكه الحزن الشديد على ما يحدث

للمسلمين في هذا البلد، فانطلق لسانه يشرح القضية ويبين جنورها ، ويبين بما لا يدع مجالا للشك جذور المسلمين في منطقة البلقان وأن هذه الجذور ممتدة وأصيلة.

وتحدث عن القضية في كل محفل أو ندوة يحضرها ، وكذلك في خطبه ليوم الجمعة ، وأخذ يسرد فضائح الصرب، ويبين جرائمهم البشعة ، وما ذاك منه إلا لإلامه الكامل بجوانب القضية ، ودفاعا منه عن إخوانه من مسلمي تلك المنطقة المضطهدة، كما أنه أخذ في اقتراح الحلول السلمية للخروج من ذلك المأزق، وتعرض لبيان الموقف السلبي للمجتمع الإسلامي حيال هذه القضية ، وشرح ما يتطلبه التصدي لمثل تلك الانتهاكات الصارخة للجسد الإسلامي:

ومثال حي آخر يتمثل في موقف الأستاذ الدكتور/ علي جمعة من قضية (الشيشان) المذبوحة بأيدي القوات الشيوعية الروسية وألنها العتيدة ، فلقد أدرك سيادته بنفاز بصره وبصيرته خطورة الموقف وإحساسه بما يعانيه المسلمون هناك من عمليات الإبادة والتطهير العرقي ، فانطلق يدعو إلى المؤازرة المعنوية والمادية للشيشان ،

ويناشد العالم بأسره للوقوف بجوار هذا الشعب المسلم
المسالَم حتى يتكشف عنه تلك الغمة.

أما عندما نزلت النكبة الصربية في كوسوفا، ذلك
البلد المسلم الذي يقطن في منطقة البلقان عاش المفكر
القضية روحا وجسدا، قلبا وقالبا، وحزن حزنا شديدا
وتألم بمرارة على ما يحدث لهذا الشعب من مذابح
جماعية وقتل وتشريد وسفك دماء المسلمين .

ولذلك قام الأستاذ الدكتور / علي جمعة بكتابة
مقال قيم رغم صغر حجمه إلا أنه يحمل في طياته الشيء
الكبير. وصف فيه ذلك الوضع المأساوي للمسلمين في
كوسوفا، فكتب تحت عنوان :

" مشكلة كوسوفا في العالم تحتاج إلى عناية وحكمة "

حيث لا بد أن نراعى ما يلي:

أولا: تصحيح صورة الإسلام بما يطابق الواقع في أذهان
الغربيين، بل العالم كله، وأن الإسلام دين سلمي يدعو إلى الأخلاق
القيومية وإلى السلام العادل وإلى التعاون البشري والإنساني.

ثانيا: عدم السكوت عن الحقوق المهدرة
والمغتصوبة، والإلحاح في طلبها بقوة واستمرار، بحيث لا
تضيع تلك الحقوق ولا تزوب الهوية الإسلامية،
والخصوصية التي للمسلمين والتي سيحتاجها العالم عن

قريب، وتبين له مدى جرمته وخطأه في حرب الإسلام والمسلمين.

ثالثاً: ووسائل ذلك تتمثل في عمل المنظمات غير الحكومية والاتصال المستمر بالمنظمات الدولية، وإعداد القوة العسكرية المدربة التي يلجأ إليها عند تعذر الحلول السلمية والتي ترهب عدو الله وعدو المسلمين⁽²⁾.

لقائي بالدكتور / علي جمعة المفكر الإسلامي الكبير

أول سماعي به كان من الطلاب الذين جاءوا من كوسوفا للدراسة في الأزهر الشريف، كما سمعت به من قبل طلاب العلم في مصر على اختلاف مشاربهم ومنازعهم، ثم سمعت عنه وعن أعماله وعلمه من جانب الأساتذة الكبار في جامعات مصر المختلفة وعلى رأسهم جامعة الأزهر الشريف.

وفي يوم كنت أتحدث مع بعض الأساتذة فتطرق بنا الحديث عن الدكتور علي جمعة فقال لي الأستاذ الدكتور الذي كان يدور بيننا الحديث بادر بالتعرف عليه على الفور، قلت لما ؟ قال: لأنه شخصية فكرية إسلامية بارزة.

(2) للتوسع حول هذا انظر : بكر إسماعيل ، كوسوفا أمة مضطهدة، ص78، القاهرة 2000م.

وفي يوم من الأيام كان مؤتمراً إسلامياً قد عقد في مصر وكان الدكتور علي جمعة يدير هذا المؤتمر وعلى الفور بادرت بالتعرف عليه وحصلت على عنوانه ورقم تليفونه، ثم التقيت به وتكررت اللقاءات، واستفدنا فائدة عظيمة من فكره وعلمه، وكان رجلاً عالماً خدوماً لا يتوانى عن خدمة قضيتنا ومطالبنا في أي وقت من ليل أو نهار وهو يتميز بروح عالية وبتفاؤل كبير، ويفهم قضايا العالم الإسلامي فهماً جيداً، وكنا نشعر بأنه يكون سعيداً جداً لخدمتنا، ويسر جداً لرؤيتنا، وهذه هي روح العلماء الطيبة التي تسع الناس ومطالبهم ومشكلاتهم

وقد لمحت فيه شخصية نبيلة تسعى إلى الكمال، وهمة عالية ونشاط واسع، وخبرة تامة بالأمور، يأخذ بزمام كثير من العلوم، ذو ثقافة واسعة في مجالات عديدة، وعندما كنت أجلس معه كنت أشعر بأنه يفيض علماً كالبحر المتلاطم بالأمواج، لدرجة أنني لاحظت عليه تزام المعلومات على خاطره، نسأله في أي منهن كان يجب بتحقيق وعلم وتدقيق لم تره لأحد من المعاصرين، وما ذاك إلا لتفافته الواسعة، وعلمه الجم، وفضله العظيم.

ناهيك ببراعته في الفقه وأصوله، فتعلمنا منه فن
الكلام، وفن الأخلاق، وفن الحديث، وكيفية معالجة الأمور،
إلى جانب ذلك كان لا يرضن علينا بجهده وماله، يبذل
أقصى ما في أقصى ما في وسعه لتلبية طلباتنا وخدمتنا ما
أمكنه ذلك، ولم يتأخر لحظة واحدة، فجزاه الله عنا وعن طلاب
العلم وعن المسلمين خير الجزاء.



من الآثار القيمة التي كتبها الدكتور / علي جمعة

إن الأستاذ الدكتور/علي جمعة محمد عبد الوهاب ذو باع طويل في العلم والمعرفة وشتى فنون الثقافة الإسلامية ، فهو أصولي بارع يملك زمام هذا الفن ويحقق مسائله،وهو فقيه شافعي على دراية واسعة بالفقه الإسلامي،ودقائقه وغوامضه،كما أنه لغوي متمكن من فنه ولغته،على دراية تامة بدقائق اللغة وغوامضها،إلى جانب ذلك خبير اقتصادي عالمي لدراسته في كلية التجارة،في حين أنه اطلع على ثقافات أخرى كعلم النفس والفلسفة الإسلامية. وبناء على ذلك فليس بمستغرب أن يكون له هذا الكم الهائل من النتاج الثقافي والمعرفي،وقد أثرى المكتبة الإسلامية بمصنفات غاية في الجودة والإتقان،وطرق موضوعات حيوية لها أثرها وقيمتها في مجال الفقه وأصوله، وذلك عندما تعرض لقضية التجديد في أصول الفقه،وعندما كتب " المدخل " في الفقه،وغير ذلك ونظراً لذلك أثرت وأنا أتحدث عن هذا العالم الجليل أن أسوق للقارئ الكريم نماذج من إبداعاته وكتاباتة القيمة،ليتغذى القارئ والمثقف،ويعرف قيمة الفكر والمفكرين في شتى العلوم والمجالات. وإليك الآن نماذج من كتاباته البديعة.

مقالات و أبحاث

للمفكر الإسلامي

فضيلة الشيخ / علي جمعة

الإباحة^[١]

لغة: يقال: أباح الشيء إذا أحله وأطلقه كما في الوسيط.
واصطلاحاً: هي خطاب الله تعالى المخبر بين الفعل والترك.
مثالها: الخطاب المبيح للسعى في الأرض وطلب الرزق
بعد الانتهاء من صلاة الجمعة المدلول عليه بقوله تعالى:
﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ
فَضْلِ اللَّهِ وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [الجمعة: 10].
والإباحة أحد أقسام الحكم التكليفي باعتبار ما تضمنه من
طلب أو تخيير، وهى: الإيجاب، الندب، التحريم،
الكرهية، الإباحة.

وكما انقسم الحكم إلى هذه الأقسام فقد انقسمت
متعلقاته التي هي فعل المكلف إلى خمسة أقسام أيضاً، لأن
الفعل الذي تعلق به الإيجاب يسمى واجباً، والذي تعلق به
الندب يسمى مندوباً، والذي تعلق به التحريم يسمى حراماً
ومحرمًا، والذي تعلق به الكراهة يسمى مكروهاً، والذي
تعلق به الإباحة يسمى مباحاً.

وعليه فالمباح هو: الفعل الذي خير الشارع فيه
المكلف بين فعله وتركه كالسعى في الأرض وطلب الرزق
بعد الفراغ من صلاة الجمعة المدلول على جوازِهِ وإباحته
بالآية السابقة.

والمباح يتغير بمراعاة غيره، فيصير واجباً إذا كان في
تركه الهلاك، ويصير محرماً إذا كان في فعله فوات
فرصة أو حصول مفسدة كالبيع وقت النداء، ويصير
مكروهاً إذا اقترنت به نية مكروه، ويصير مندوباً إذا قصد
به العون على الطاعة.

ويطلق المباح على ثلاثة أمور:

أحدها: ما صرح فيه الشرع بالتسوية بين الفعل
والترك، وهو المراد هنا، ومنه قوله للمسافر: إن شئت فصم،
وإن شئت فأفطر.

ثانيها: ما سكت عنه الشرع، فيقال: استمر على ما

□ لمزيد من الاطلاع حول المصطلحات الواردة النظر: الموسوعة الإسلامية
العامة، ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 2001 م.

كان، ويوصف بالإباحة على قول.
ثالثها: قد يطلق المباح على المطلوب، ومنه قولنا:
 الحلق في الحج استباحة محظور على أحد القولين، فالمراد
 بالإباحة فيه: أن الحلق ليس بشرط في التحليل، وليس المراد
 أنه غير مندوب إليه.

ويسمى المباح بالحلال، والمطلق، والجائز، وله
 صيغ تدل عليه منها:

[1] رفع الحرج، مثاله: قوله ﷺ للسائل في حجة الوداع:
 (افعل ولا حرج) رواه مسلم.

[2] ومن صيغه في القرآن: نفى الجناح، ومن ثم صار
 الشافعي إلى أن القصر مباح لا واجب من قوله تعالى:
 ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ (النساء: 101).

والجناح: الإثم، وهذا من صفة المباح لا الواجب.
 والإباحة ليست بتكليف إذ لا إلزام فيها، وإن كانت
 في ذات الوقت حكماً شرعياً.

الأخذ بالأخف

لغة: الأخذ خلاف العطاء، وهو أيضاً التناول، أخذت
 الشيء أخذه أخذاً: تناولته.
 والأخف خلاف الأثقل.

وإصطلاحاً: يقصد به الأخذ بأخف الأقوال حتى يدل
 الدليل على الأخذ بالأثقل.

ويعتبر الأخذ بالأخف تعبيراً وإصطلاحاً قريباً من
 قولهم الأخذ بأقل ما قيل، وإن لم يكن هو عينه فإن بينهما
 خلافاً، وذلك لأن الأخذ بأقل ما قيل يشترط فيه أن يكون
 المختلفون في المسألة متفقين على الأقل حتى يقال به، وهذا
 لا يشترط فيه هذا.

والقول بالأخذ بأخف القولين من جملة طرق
 الاستدلال، وقد ذهب البعض إلى أنه واجب على المكلف أن
 يأخذ بالأخف، كما عبروا هناك بقولهم: يجب الأخذ بأقل ما
 قيل لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ﴾ [البقرة: 185]،
 وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ
 مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78].

وأعلم أن الأخذ بالأخف قد يكون بين المذاهب، وقد

يكون بين الاحتمالات المتعارضة أماراتها، وقد يكون بين أقوال الرواة

والأخذ بالأخف ليس متفقاً على القول به، فقد ذهب البعض إلى القول بوجوب الأخذ بالأسبق وهذا الدليل يرجع حاصله إلى أن الأصل في الملاذ الإذن، وفي المضار المنع، والأخف فيهما هو ذلك.

وكما استدل من قال بوجوب الأخذ بالأخف بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على اليسر والتخفيف، وأن هذه الشريعة مبنية على رفع الحرج عن العباد، فقد استدل من قال بوجوب الأخذ بالأسبق والأثقل من القولين، بأنه أكثر ثواباً، فكان المصير إليه واجباً لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [البقرة: 148].

وهناك فريق ثالث لم يوجب الأخذ بشيء منهما، ووجبه مبنية على أنهما قولان متعارضان فيسقطان، وأنه لا معنى لهذا الخلاف في مثل هذا، لأن الدين كله يسر، والشريعة جميعها سمحة سهلة، والذي يجب الأخذ به ويتعين العمل عليه هو ما صح دليبه، فإن تعارضت الأدلة لم يصلح أن يكون الأخف مما دلت عليه أو الأسبق مرجحاً، بل يجب المصير إلى المرجحات المعتمدة عند الأصوليين وعلماء الخلاف.

الأداء

لغة: التادية كما في الوسيط.
واصطلاحاً: ما فعل في وقته المقدر له شرعاً أو لا.
اعلم أن الواجب ينقسم باعتبار وقوعه في وقته أو خارج وقته إلى أداء وقضاء، والعبادة إما أن يكون لها وقت معين أو لا، والثاني لا يوصف بالأداء والإعادة والقضاء كالأدكار والنوافل المطلقة.
والأول وهو ما كان له وقت معين محدود شرعاً ويوصف بالأداء والإعادة والقضاء.

وضابط الأداء: أن العبادة إن فعلت في وقتها المحدود لها شرعاً سميت أداء، كفعل المغرب ما بين غروب الشمس وغروب الشفق، فخرج ما لم يقصد فيه الوقت فلا يوصف بأداء ولا قضاء، لأن المقصود الفعل دون نظر إلى زمان

فعله كالإيمان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، بخلاف الأداء فإنه قصد منه الفعل والزمان.

والحنفية على تسمية غير المؤقت بالأداء.

والإعادة التي هي الإتيان بمثل العبادة الواقعة على خلل في نفس الوقت تعتبر قسماً من أقسام الأداء بالنظر إلى إيقاعها في الوقت، فكل إعادة أداء من غير عكس.

وقولهم في الأداء، لم يسبق بأداء مختل صادق بصورتين: الأول: أن لا تسبق بأداء أصلاً مثل إيقاع الظهر ابتداءً في وقتها.

الثانية: أن تسبق بأداء لا خلل فيه مثل أن يصلي شخص الظهر في جماعة بعد أن يصليه منفرداً، وكلاهما في الوقت، وتوصفان بالأداء. وليست هناك عبادة تقع قبل الوقت وتكون أداءً إلا صدقة الفطر إذا عجلها قبل ليلة الفطر.

الأذان

لغة: الإعلام، قال تعالى: ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ

بِالْحَجِّ﴾ [الحج: 27].

أى: أعلمهم به. كما في اللسان.

وشرعاً: هو اللفظ المعلوم المشروع في أوقات الصلوات للإعلام بوقتها.

وقد شرع الأذان في المدينة في السنة الأولى من الهجرة على الصحيح، واجمعت الأمة على مشروعيتها للصلوات الخمس.

والأذان سنة مؤكدة، وليس بفريضة، وأوجبته الحنابلة في الحضر، والمالكية على أهل المصر، ولا أذان إلا للمكتوبات، ولا يؤذن لناقلة ولا لصلاة مسنونة ولا لصلاة فائتة تقضي في غير وقتها، ولكن يقام، ولا يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها إلا الصبح وحدها، ولا يؤذن لها إلا بعد ثلثي الليل إلى طلوع الفجر، وإن أذن لها قبل ذلك أعاد، وليس على النساء أذان ولا إقامة، وإن أقامت المرأة فلا تجهر. والأصل فيه ما ورد عن مشاورة رسول الله ﷺ لأصحابه في علامة لهم عند أوقات الصلاة واقتراحهم عليه بالناقوس والقرن والراية وإنكاره عليهم، ثم ما ورد عن عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب في رؤيتهما للأذان في النوم

وإخبارهما بذلك للنبي ﷺ وإقراره لهما.
ويستحب للمؤذن أن يكون على طهارة، قائماً،
صيحاً، ولمن سمعه أن يردد مثل قوله.

الاطراء

لغة: التتابع يقال: أطرده الشيء إذا تبع بعضه
بعضاً، واضطردت الأشياء إذا تبع بعضها بعضاً. واطرد
الكلام إذا تتابع كما في الوسيط.

واصطلاحاً: أن يثبت الحكم مع ثبوت الوصف الذي
لم يعلم كونه مناسباً ولا مستلزماً للمناسب في جميع الصور
ما عدا المحل المتنازع في حصوله فيه.

وبعبارة أخرى: ثبوت الحكم مع الوصف في جميع
محاله بنص أو إجماع ما عدا المحل المتنازع في ثبوت
الحكم له فإنه مسكوت عنه.

ومثاله: أن الحنفية يرون أن الخل تزال به النجاسة.
والمالكية والشافعية ومن وافقهم يرون أنه لا تزال
به النجاسة، لأنهم على أن ما عدا الماء من المائعات
لا يزيل النجاسة.

والجميع متفق على أن كل ما فيه دهنية كالسمن
والزيت لا تزال به النجاسة، ثم نرى بعد ذلك نزاعهم في
الخل على النحو الماضي.

يقول الجمهور: الخل مانع لا تبني القطرة على جنسه، ولا
يصاد منه السمك فلا تزال به النجاسة كالدهن.

وهما وصفان عهد بثبوتهما لجميع المائعات ما عدا
الماعين أول أمرها، وهي أوصاف لا مناسبة فيها للحكم وهو
إزالة النجاسة بالماء وامتناعها بالخل، وإزالة النجاسة بالخل
متنازع فيه كما سبق.

الاستحسان

لغة: مشتق من الحسن: قال ابن منظور: "والحسن -
محركة- ما حسن من كل شيء: فهو استفعال من
الحسن يطلق على ما يميل إليه الإنسان وبهواه، حسياً كان
هذا الشيء أو معنوياً، وإن كان مستقبلاً عند غيره.

واصطلاحاً: اختلف الأصوليون في تعريف
الاستحسان فقال بعضهم، إنه دليل ينقذ في نفس

المجتهد، وتقتصر عنه عبارته.
وقال آخرون: هو العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه، أو هو تخصيص قياس بدليل أقوى منه.
وقيل: هو العمل بأقوى الدليلين، أو الأخذ بمصلحة جزئية في مقابلة دليل كلي.
وبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أن تعريف الاستحسان يتلخص في أمرين.

- [1] ترجيح قياس خفي على قياس جلي بناء على دليل.
- [2] استثناء مسألة جزئية من أصل كلي، أو قاعدة عامة بناء على دليل خاص يقتضي ذلك.

أنواعه: للاستحسان أنواع عدة منها:
[1] الاستحسان بالكتاب: مثل الوصية، فإن مقتضى القياس عدم جوازها لأنها تملك مضاف لما بعد الموت، وهو زمن تزول فيه الملكية، إلا أنها استثنيت من تلك القاعدة العامة بقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: 11].

[2] الاستحسان بالإجماع: مثل إجماع العلماء على جواز عقد الاستصناع وهو أن يعقد شخص مع آخر عقداً لصنع شيء من الثياب أو الحذاء بثمن معين، فإن مقتضى القياس بطلانه، لأن المعقود عليه - وهو العمل - وقت العقد معدوم، ولكن أجاز العلم به لتعامل الناس به كل الأزمان من غير إنكار العلماء عليه.

وهناك أنواع أخرى له منها: الاستحسان بالعادة والعرف، والاستحسان بالضرورة، والاستحسان بالسنة، والاستحسان بالمصلحة، والاستحسان بالقياس الخفي وأمثلتها مبنوثة في كتب الأصول.

حجبه: هو حجة شرعية عند: الحنفية والمالكية والحنابلة، وأنكر حجبه الشافعية والظاهرية والمعتزلة والشيعة فليس عندهم بدليل يعتد به.

الاستسقاء

لغة: طلب السقيا أى : إنزال الغيث على البلاد والعباد كما في اللسان.

وشرعاً: طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها، وقيل: طلب إنزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة الحاجة.

والاستسقاء يكون عند حبس المطر عن العباد، أو قلته بحيث لا يكفيهم، فإن كان كافياً لا يستسقى. والاستسقاء يتنوع أنواعاً ثلاثة:

أولها: يكون بالدعاء مطلقاً اقتصرن بالصلاة أم لا، أو أوسطها: يكون بالدعاء خلف الصلوات فرضها ونفلها. وأفضلها: ما كان بالصلاة والخطبة.

والفقهاء ما بين مقتصر على الدعاء وما بين جامع له مع الصلاة والخطبة ولكل وجهه.

ويجب على الإمام إذا أراد أن يصلي صلاة الاستسقاء أن يأمر المستسقين بالتوبة، والإكثار من الصدقات، والخروج من المظالم، والتصالح فيما بينهم، ويسن لهم صيام ثلاثة أيام قبل يوم الخروج لها، ثم يخرجون في اليوم الرابع متخففين من الأكل والزينة، وفي استكانة وخشوع، ويصلي بهم الإمام ركعتين ركعتي العيدين في كفيتهما من التكبير وغيره، ثم يخطب بعدهما خطبتين وتجزئان قبلهما، ويبدل فيهما التكبير بالاستغفار، ويتوجه تلقاء القبلة في الخطبة الثانية ويحول رداءه تفاؤلاً بتحول الحال من الشدة إلى الرخاء، جاعلاً أعلا رداءه أسفله، ويكثر فيهما من الدعاء والاستغفار داعياً بمثل ما ورد في هذا الموقف، وصلاة الاستسقاء سنة مؤكدة ثابتة بفعل الرسول ﷺ وخلفائه من بعده.

الاستصحاب

لغة: طلب المصاحبة، يقال: استصحب الشيء: لازمه، ويقال استصحبه الشيء: سألته أن يجعله في صحبته.

واصطلاحاً: هو الحكم بثبوت أمر أو نفيه في الزمان الحاضر أو المستقبل بناء على ثبوته أو عدمه في الزمان الماضي، لعدم قيام الدليل على تغييره.

وبعبارة أخرى: جعل الحالة السابقة دليلاً على الحالة اللاحقة، أو إبقاء الشيء على حكمه السابق ما لم يغيره مغير شرعي.
أمثله له:

الأصل في البكر بقاء البكارة حتى تثبت الثبوبة بدليل، والأصل بقاء الملكية للمالك حتى يثبت نقلها بدليل، والأصل في الماء الطهارة حتى يثبت عدمها بدليل.

أنواع الاستصحاب وله خمسة أنواع:

[1] استصحاب حكم الإباحة الأصلية للأشياء التي لم يرد دليل على تحريمها، ومعنى هذا أن المقرر عند جمهور الأصوليين، بعد ورود الشرع: هو أن الأصل في الأشياء النافعة التي لم يرد فيها من الشرع حكم معين هو الإباحة، كما أن الأصل في الأشياء الضارة هو الحرمة.

[2] استصحاب العموم إلى أن يرد تخصيص أو استصحاب النص إلى أن يرد نسخ.

[3] استصحاب ما دل العقل والشرع على ثبوته ودوامه، وقد عبر عنه ابن القيم باستصحاب الوصف المثبت للحكم حتى يثبت خلافة كالمالك، عند وجود سببه، وهو العقد أو الورثة، أو غيرهما من أسباب الملك.

[4] استصحاب عدم الأصلي المعلوم بالعقل في الأحكام الشرعية أي انتفاء الأحكام السمعية في حقنا قبل ورود الشرع، كالحكم ببراءة الذمة من التكليف الشرعية حتى يوجد دليل شرعي يدل على التكليف ويسمى هذا بالبراءة الأصلية.

[5] استصحاب حكم ثابت بالإجماع في محل الخلاف بين العلماء.

مثاله: إجماع الفقهاء على صحة الصلاة عند فقد الماء، فإذا أتم المتميم الصلاة قبل رؤية الماء صحت الصلاة، وأما إذا رأى الماء في أثناء الصلاة فهل تبطل الصلاة أم لا؟

قال الشافعي ومالك، لا تبطل الصلاة، لأن الإجماع منعقد على صحتها قبل رؤية الماء، فيستصحب حال الإجماع إلى أن يدل دليل على أن رؤية الماء مبطله، وقال

أبو حنيفة وأحمد: تبطل الصلاة ولا اعتبار بالإجماع على صحة الصلاة قبل رؤية الماء، فإن الإجماع انعقد في حالة العدم لا في حالة الوجود، ومن أراد إلحاق العدم بالوجود، فعليه البيان والدليل، وللعلماء مذاهب في القول بحجية الاستصحاب من عدمها، موضعها كتب الأصول فلتراجع.

الاعتبار

لغة: مأخوذ من العبور والمجازة من شئ إلى شئ كما في اللسان.

واصطلاحاً: عرفه الأصوليون بأنه: اعتبار عين الوصف في عين الحكم، ويقصدون بعين الوصف العلة، وعليه فالاعتبار عندهم يعني به القياس الأصولي.

ومن ثم فقد احتجوا على حجية القياس بقوله تعالى: ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾ [الحشر: 2].

وعرفه المفسرون بأنه: النظر في حقائق الأشياء وجهات دلالتها، ليعرف بالنظر فيها شئ آخر من جنسها.

وعرفه المحدثون بأنه: تفحص الحديث الذي يظن أن فرد ليعلم هل متابع أم لا، وذلك بأن يتتبع طرق الحديث من الجوامع والمسانيد والأجزاء.

وعند الصوفية يستخدم بمعنى التأمل والتدبر والاستدلال به على عظيم القدرة وبديع الصنعة قال تعالى: ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾.

والاعتبار عند الأصوليين يعتبر معياراً للعلّة الشرعية المستعملة في القياس، والتي هي أحد أركانها فمنها المعنبر ومنها غير المعنبر.

والمعنبر منها: ما دل النص أو الإجماع على كونه علّة للحكم في كل النص أو في غيره، وغير المعنبر عكسه، ولذلك فقد قسموا المناسب الذي يعتبر أحد الطرق الدالة على علّة الوصف للحكم إلى ما اعتبره الشارع، أو إلغاءه، أو لم يعلم له فيه حكم.

ويقصدون بالاعتبار فيه: أن يأتي الحكم على وفقه أي على وفق الشرع.

وبذلك يعتبرونه معياراً للمصالح، إذ أن منها المعنبر وهو ما شهد له الشرع الشريف، ومنها غير المعنبر وهو ما ألغاه الشرع.

الانعكاس

لغة: رد آخر الشيء إلى أوله كما في الوسيط.
واصطلاحاً: انتقاء الحكم لانتقاء العلة، وقيل: هو عبارة عن انتقاء الحكم لانتقاء ما جعل علة الحكم أو لانتقاء العلة. وقد جاء التعبير فيه بـ "ما جعل علة الحكم" لإشعاره بانتقاء جميع العلة.

مثاله: عدم التحريم إذا شرب كثيراً من اللبن فسكر، لأنه لما لم يكن اللبن حراماً في أصله لم يكن حراماً ما ترتب عليه من سكر.
ومثله: الاستدلال على طهارة السمك بأنه يؤكل لحمه فدل على طهارته، لأنه لو لم يؤكل لحمه لكان دليلاً على عدم الطهارة.

ولا ريب في العكس بهذا المعنى يعتبر والاستدلال به صحيح، وعليه فإن عدم الحكم يكون لازماً في عدم التأثير إن لم يكن هناك علة أخرى يناط بها الحكم غير هذه العلة المنفية، لأنه لا يجوز أن يثبت الحكم بلا علة أو بعلة غير صالحة للتعليل.

وبعض الشافعية على أنه غير صحيح لا يستدل به ولا يجوز ثبوت الأحكام به فغايبته الاستدلال على الشيء بعكسه، وهذا خطأ فهو في الحقيقة استدلال بقياس مدلول على صحته بالعكس، وهو أولى من الاستدلال بالطرد، بل هو من محاسن الشرع قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22] فقد ثبت به الربوبية والوحدانية لله تعالى، وبالجمله فإنه يرجع إلى الأصول الشرعية.

البطلان

لغة: فساد الشيء وسقوط حكمه كما في الوسيط.
واصطلاحاً: عدم ترتب الأثر المقصود من الفعل عليه. والفساد والبطلان عند غير الحنفية لفظان مترادفان معناهما واحد، يقابلان الصحة، سواء أكان ذلك في العبادات أم في المعاملات.

فهما في العبادات عبارة عن: عدم ترتب الأثر عليها، أو عدم سقوط القضاء، أو عدم موافقة الأمر، وفي

المعاملات عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها. أما عند الحنفية، فالفساد والبطلان متغايران، لأنهم يعرفون الباطل بأنه: ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه، والفساد بأنه: ما شرع بأصله دون وصفه.

وقد مثل الحنفية للباطل في المعاملات: ببيع الملاقيح، أي: الأجنة في بطون أمهاتها، فإنه بيع غير مشروع أصلاً، لأنه فقد أحد أركانه وهو المبيع المعقود عليه إذ الحمل معدوم حكماً، ولا يقدر على تسليمه فكان بيعاً غير مشروع ولا يعتد به ولا يترتب عليه أثره.

ومثلوا للباطل في العبادات: يصوم الحائض وصلاتها فهما غير مشروعين ويوجبان الإثم، ومثال الفساد عندهم في المعاملات: الربا، فمن حيث كونه بيعاً مشروعاً، ولكنه غير مشروع باعتبار ما اشتمل عليه من وصف كالزيادة في أحد العوضين مثلاً، وفيه يعتد بالبيع ويترتب عليه الملك ولا يعتد بالوصف فتزد الزيادة على صاحبها.

ومثاله في العبادات: صوم يوم النحر، فمن حيث كونه صوماً مشروعاً، ولكنه غير مشروع لوقوعه يوم النحر. والباطل عندهم لا يعتد به أصلاً، أما الفساد فإنه يترتب عليه آثاره مع إزالة الوصف غير المشروع، ولا عبرة بهذا الفرق عند الجمهور، وإن كانوا قد خالفوا هذه القاعدة في عدة مواضع.

التدوين

لغة: الجمع يقال: دون الكتب: جمعها كما في الوسيط لأن جمع الأشياء إدناء بعضها من بعض وحقيقة التدوين أنه يكون للمسائل المتشاركة في موضوع واحد.

والعلوم المدونة على نوعين، أحدهما: مادونه المتشعبة لبيان ألفاظ القرآن الكريم أو السنة النبوية لفظاً أو إسناداً، أو لإظهار ما يقصد منهما وبيان ما يستفاد من أحكام أصلية اعتقادية أو أحكام فروعية عملية ومن هذا النوع علم الحديث وأصوله والفقه وأصوله.

والنوع الثاني: ما دونه الفلاسفة لتحقيق مقاصدهم من فقههم. والتدوين بالمعنى الأول عرف من عهد قديم فقد تم تدوين القرآن الكريم في عصر النبوة الأولى في عهده ﷺ على

الرقاع والألواح والعظم وغيرها على ما هو معلوم وقد اتخذ ﷺ كتابة يدونون له أمر الوحي.

وقد ورد لنا خبر صحف دون بها حديث النبي ﷺ ومن هذه الصحف: صحيفة وهب ابن منبه، وصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، وصحيفة عمرو بن حزم في إيل الصدقة، وهي صحف مشهورة صحت نسبتها إلى أصحابها بالسند المتصل كما وردت صحف أخرى قريبة من عهد النبوة تصف أخباراً للنبي ﷺ وتنبئ عن سنته منها: نسخة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ومنها نسخة بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وشهرتهما كبيرة وصحة نسبتهما إلى صاحبيهما ثابتة بالسند المتصل الموثوق به.

وأول من أمر بالتدوين هو الخليفة الراشد الخامس عمر بن العزيز ؓ حيث أمر بتدوين السنة المشرفة وجمعها في دواوينها كما هو معلوم.

وفي القرن الثاني: وجدنا الفقه الأكبر للإمام أبي حنيفة وقد دون فيه علم التوحيد، ووجدنا المدونة للإمام مالك بن أنس برواية سحنون، والموطأ الوارد إلينا بأكثر من أربعين رواية، والخراج لأبي يوسف صاحب أبي حنيفة وقد دونه لترتيب وتنظيم الموارد العامة للدولة الإسلامية بناء على طلب من هارون الرشيد، وهناك مؤلفات محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة وله التصانيف الفائقة الرائقة منها: السير الكبير الذي تحدث فيه عن العلاقات الدولية، والجامع الكبير والصغير وغيرهما من كتب الفقه الحنفي، وهناك أيضاً الرسالة للإمام الشافعي والتي دون فيها أصول الفقه كأول كتاب في هذا الفن وكتب الشافعي المدونة في الفقه وغيره كثيرة، ثم توالى بعد ذلك المدونات وانتشر التدوين مما أشعر بأهميته القصوى إذ حفظ على الأمة مصادرهما وجعلها أكثر اتصالاً بواقعها المعاش، وأوجد تفاعلاً بينها وبين دينها، وقد مكن التدوين من نقل العلم شفاة وكتابة، وفيد الشوارد فهو من أولى الواجبات.

التعارض

لغة: تفاعل من العرض، وهو المنع والمقابلة، والمساواة كما في المصباح.

وأصطلاحاً: تقابل الأمرين على وجه يمنع كل واحد منهما مقتضى صاحبه.

وذلك كأن يكون هناك دليلان أحدهما يدل على الجواز، والآخر يدل على المنع، فدليل الجواز يمنع التحريم، ودليل التحريم يمنع الجواز، فكل منهما مقابل للآخر ومعارض له ومانع.

ويشترط لتحقيقه شروط منها: اتحاد محل الحكمين، واتحاد الوقت، وتضاد الحكمين، وتساوي الدليلين المتعارضين في القوة، وعدم إمكان الجمع بينهما، وعدم كونهما قطعيين.

وقد اختلف في وقوع التعارض بين الأدلة الشرعية على مذاهب.

أحدها: لا يجوز وقوعه بينها في الواقع ونفس الأمر، ويجوز في ظاهر النظر وعليه الجمهور.

ثانيها: يجوز مطلقاً، وعليه ابن السبكي وجماعة. ثالثها: يجوز بين الأمارات ولا يجوز بين الأدلة القاطعة، وعليه البيضاوي والأمدى وغيرهما، والراجح منها مذهب الجمهور.

والتعارض المظنون يدفع بطرق منها: الجمع بين الأدلة، والترجيح بينها عند عدم إمكان الجمع، ودعوى النسخ.

مثال للتعارض المتوهم بين الأدلة:

ما ورد من نهى النبي ﷺ عن الصلاة بعد الصبح والعصر، وظن تعارضه مع قوله ﷺ ((من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها)) وقد جمع بينهما الإمام أحمد بأن جعل المجيز مخصصاً للمانع.

التكليف

لغة: مشتق من الكلفة وهي المشقة كما في الوسيط.

وأصطلاحاً: طلب ما فيه مشقة، وقيل: إلزام ما فيه مشقة.

فعلى الرأي الأول لا يوصف بالتكليف إلا الواجب والمندوب والحرام والمكروه، وعلى الرأي الآخر لا يوصف

به إلا الواجب والحرام، أما المباح فليس من التكليف على كلا الرأيين، حيث أنه لم يطلب ولم يلزم به.

ولا يعقل التكليف إلا باجتماع أربعة أمور:

التكليف وهو المصدر، والمكلف وهو من يقوم به التكليف وأصله ملزم لكن لا يجب إلا طاعة الله وطاعة من أوجب طاعته، والمكلف هو الذي استدعى منه الفعل، والمكلف به وهو المطلوب فعله، ويشترط شروط في المكلف، والمكلف به. فأما شروط المكلف وهو المحكوم عليه فمنها:

[1] الحياة فالميت لا يكلف.

[2] كونه من الثقلين "الإنس والجن" فلا تكليف على جميع الحيوانات والجمادات.

[3] البلوغ: فالصبي ليس مكلفاً أصلاً لقصور فهمه عن إدراك معاني الخطاب.

[4] العقل، فالمجنون ليس مكلفاً إجماعاً، ويستحيل تكليفه لأنه لا يعقل الأمر والنهي.

[5] الفهم، لأن الإتيان بالفعل على سبيل القصد والامتنال يتوقف على العلم به وهذا لا يحدث مع عدم الفهم كما لا يخفى.

[6] الاختيار فيمتنع تكليف الملجأ والمكره والمضطر إلى فعل.

[7] عمله بكونه مأموراً، لأنه لو لم يعلم لم يتصور منه قصد الامتنال.

والمكلف به له شروط منها:

[1] أن يكون معدوماً عند الأمر به لنلا يلزم منه تحصيل الحاصل.

[2] أن يكون حاصلاً بكسب المكلف.

[3] أن يكون معلوماً حتى يتمنى الإتيان به.

والتكليف مناطه العقل، وقد تعرض للمكلف عوارض فتؤثر في التكليف رفعاً أو تغييراً، وهي إما سماوية وأما مكتسبة: فالسماوية:

[1] الصغر وهو من الولادة إلى البلوغ.

الجنون، وهو أفة سماوية باعثة للإنسان على أفعال تنافي مقتضى العقل مطلقاً غير ضعيف في عامة الأطراف.

[2] العتة بعد البلوغ وهو أفة توجب خللاً في العقل فيختلط

كلام صاحبه.

- [4] النسيان.
[5] النوم.
[6] الإغماء وهو نوع مرض يضعف القوى ولا يزيل العقل.
[7] الرق.
[8] المرض وهو حالة للبدن يزول بها اعتدال الطبيعة.
[9] الحيض.
[10] النفاس.
[11] الموت وهو انعدام الحياة.
والعوارض المكتسبة:

- 1- الجهل
2- السكر
3- الهزل
4- السفه
5- السفر
6- الخطأ
7- الإكراه

الجن

لغة: مشتق من مادة "جنس" يقال: جن الشيء يجنه جناً: ستره، فمجمّل معناها: الاستتار ومنه الجنة لاستتار ما بداخلها وراء كثافة أشجارها، وسمى الجن بذلك لاستتارهم عن أعين الناس.

وحقيقة الجن كما ورد في القرآن عالم غير مرئي للبشر حسب أصل خلقته، فهم من عالم الأثير وجود بلا ظل غير قابلين لرؤية البشر. بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَأَكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْهُمْ﴾ [الأعراف: 27]، ولذا فقد قال الإمام الشافعي: من ادعى أنه يرى الجن على خلقته ردت شهادته. واصطلاحاً: الجن مخلوق من النار بأصل الخلقة إلا أنه جسم شفاف لا تحجبه المادة، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْجَانِ مِنْ مَّارِجٍ مِنْ نَارٍ﴾ [الرحمن: 15].

وهم مكلفون وسيحاسبون، ومنهم الصالح وغيره، وغير الصالح منهم يسمون بالشياطين وهو نوع طاغ متكبر فاسق عدو للإنسان وقد اختص باللغة من الرحمن، وقد نسب الله عز وجل إلى جنسهم إبليس لعنه الله قال تعالى: ﴿إِنَّا إبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: 50]، وقد وصفه الله بأنه رمز الغواية والشر،

وأن سلطانه وإن كان موجوداً إلا أنه ضعيف لا يستطيع السيطرة على البشر، بل غاية قدرته الوسوسة وإلقاء الخواطر السيئة لإغواء البشرية قال تعالى: ﴿إِنْ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 76]، ولما كان كيده ضعيفاً فإنه يندفع بمجرد الاستعاذة قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْزِعُ عَنْكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نُزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف: 200].
وليس للجن كل هذا السلطان الذي شاع في أوساط العامة حيث ينسبون إليه الصرع وأغلب الأمراض النفسية والعنصرية.

الحنابلة

يقصد بالحنابلة من ينسبون إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل آخر الأئمة الأربعة عند أهل السنة والجماعة وهم: أبو حنيفة، ومالك بن أنس، والشافعي، وأحمد بن حنبل. وهذه الطائفة أكثر ما يميزها التمسك بالمأثور من كتاب أو سنة، وقد ثار جدل عظيم حول مكانة الإمام أحمد بن حنبل الفقهية وإن كان الكل يشهد له بمكانته كأحد أبرز المحدثين، وقد أنكر ابن جرير الطبري كون أحمد بن حنبل فقيهاً، وعده ابن قتيبة من المحدثين ولم يعده من الفقهاء، وكثيرون قالوا مثل هذه المقالة أو قريباً منها، ولكن النظرة الفاحصة لفقه أحمد بن حنبل وما أثر عنه تجعلنا نحكم بأنه كان فقيهاً غلب عليه الأثر ومنحاه.

فقد كان فقهه أثراً، أو محاكاة صحيحة لأثار، أو مقاربة لها، فكان الفقه الأثرى في حقيقته ومنحاه في مظاهره.

وقد عضد هذا الرأي الذي ذهب إلى أنه ليس فقيهاً أنه كان كثيراً ما ينهى أصحابه عن كتابة فتاويه، ويرى أنه الحديث فقط ولا شيء سواه، لكن على كل فقد استجاز كتابة هذه الفتاوى في أخريات حياته، ومهما يكن فقد توارثت الأجيال ما وصلها من فقه أحمد واهتمت بدراسته وصار له جمهور كبير يترسمون خطاه.

وأبرز ما يميز الفقه الحنبلي كثرة الأقوال والروايات فيه في المسألة الواحدة وتضاربها، حتى أننا نعجب أشد العجب من هذا، مما أثار غباراً كثيفاً حول نسبة الفقه الحنبلي إلى أحمد بن حنبل، لكن يرد أنه انصراف

أحمد كان في الأساس للحديث وأن فتاويه كانت أقرب بما يكون للرواية منها للتفريع الفقهي، أما كثرة الروايات عنه فإنه ماثور عن كل الأئمة ويختلفون فيه قلة وكثرة، وقد كان دافعه في هذا الإخلاص في تحرى الحق لما يعترى الفتوى من ملاسبات توجب تغييرها.

ولهذه الكثرة في الروايات والأقوال في الفقه الحنبلي أسباب منها: تورع أحمد عن الفتوى وحرصه على قربها من الماثور مما جعل رأيه يتغير تبعاً لكثرة الروايات عنده، وأنه كان أحياناً يترك المسائل على أكثر من قول تبعاً لما أثر عنده من صنيع الصحابة، وأن أصحاب أحمد كانوا يأخذون آراءه من فتاويه وأفعاله وأجوبته ورواياته وهو مجال خصب للاستنباط، وقد وضع الحنابلة ضوابط عامة وضوابط خاصة لهذا.

أما العامة: فإنها تتجلى في الموازنة بين الأقوال بقوة السند، والترجيح بينها، والتوفيق إن أمكن، أو التعرف على الناسخ منها والمنسوخ وهكذا.

والخاصة: تتجلى في فهم عبارات أحمد وتصنيفها حسب ما تشير إليه من أحكام شرعية وهذا نتج من استقرارهم للنصوص.

وقد كان لأحمد بن حنبل تلامذة نشروا فقهه ونقلوه، لكن أبرز هؤلاء أبو بكر الخلال، إذ قطع الفيافي والقفار في سبيل ذلك من أفواه ومكتوبات أصحاب أحمد بعد تفرقهم، وجمعه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفرًا أو أكثر، وقد نقل فقه أحمد بعد الخلال أبو القاسم الخرقى و غلام الخلال، وقد اشتهر من مصنفات الخرقى " مختصره " الذي يعد أشهر كتاب في الفقه الحنبلي وقد شرح أكثر من ثلاثمائة شرح أشهرها " المغني " لابن قدامة.

وقد كان غلام الخلال ذا عقلية فاحصة متحررة فقد خالف شيخه الخلال في كثير من المسائل الفقهية ولم يتابعه عليها. والفقه الحنبلي يركز على مجموعة أصول: فصول الاستنباط عند الحنابلة هي: الكتاب، والسنة، والإجماع، وفتاوى الصحابة، والقياس، والاستصحاب، والأخذ بالمصلحة والذرائع. وهناك جانب آخر ميز الفقه الحنبلي عن غيره

إذ يعتبر أوسع المذاهب الفقهية الإسلامية في نظرية الشروط المقررة بالعقود فالحقد عندهم شريعة المتعاقدين ما داما لم يشترط فيه ما يخل بالشريعة وأحكامها، وقد أجازوا حرية التعاقد وذهبوا إلى أن العبرة فيها وفي إنشاء العقود عدم مصادمة هذه العقود للشريعة الإسلامية.

وقد اقترن الحنابلة بمصطلح التشدد عند العوام لتشددهم في أمور الطهارة حتى صار هذا سمة مميزة، والمذهب الحنبلي قليل الأتباع قليل الانتشار لعدة أمور: منها: أنه آخر المذاهب الأربعة، خصومات علماء الحنابلة مع الحكام، وشدة تعصبهم وخصوصاً بعد محنة الإمام أحمد، وتشددهم في التمسك بما تقرره الفروع الفقهية والوقوف عند نصوصها فكثرت خصومهم من أرباب المذاهب ومن شايعهم من الحكام وجانبته العامة.

وعلى الجانب الكلامي فإن الحنابلة لهم آراؤهم في عدد من القضايا العقدية، كالإيمان، وحكم مرتكب الكبيرة، والقدر وأفعال الإنسان، والصفات، ورؤية الله يوم القيامة. فبالنسبة للإيمان فإنهم يرون أنه قول وعمل يزيد وينقص وأن الإسلام وسط بين الإيمان والكفر، وبالنسبة لمرتكب الكبيرة فإنهم يرونه مؤمناً غير كافر وأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء عفا عنه، وفي مسائل القدر يفوضون تفويضاً مطلقاً لحكم الله تعالى ويؤمنون بالقضاء والقدر ويسلمون الأمور كلها لله تعالى، وبالنسبة للصفات فإنهم يثبتونها كلها لله، ولا يبحثون عن كنهها ولا عن حقيقتها ويعتبرون التاويل خروجاً عن السنة إن لم يكن مستمداً منها، ويؤمنون بالرؤية، إيماناً كاملاً ولكنهم لا يجرون وراء تحديد كنه هذه الرؤية.

الذريعة

لغة: الوسيلة والسبب إلى الشيء، كما في الوسيط. واصطلاحاً: ما يتوصل به إلى محذور العقود من إبرام عقد أو حله، وقيل: التوصل بمباح إلى جناح. مثالها: أن يريد المكلف بيع دينار بدينارين، فيعلم أنه لا يجوز فيبيع ديناره بعشرة دراهم، ثم يبيع هذه الدراهم العشر من بائعها منه بدينارين، فالظاهر أنه لا غرض له في ذلك

إلا ليتوصل بالعقدين إلى بيع دينار بدينارين، لاسيما إن اقترن ذلك بأن يرد إليه الدراهم في المجلس أو بالقرب أو غير ذلك من المعاني التي تذكر أن المراد بها بيع دينار بدينارين. والبيع هنا في حد ذاته مباح، وإنما يمنع لأنه وسيلة إلى الربا المحرم، ويعبر عن هذا المنع بسد الذرائع، أي سد أسباب الفساد المؤدية إليه، وإن كانت الأسباب في نفسها مباحة، ومثاله: حفر البئر في طريق الناس، فإن حفر البئر في نفسه مباح، وإنما يمنع لأنه وسيلة إلى هلاك الناس والبهائم.

والزريعة كما يجب سدها يجب فتحها، لأنها وسيلة، والوسائل تأخذ حكم المقاصد فهي على أقسام خمسة: محرمة، واجبة، مندوبة، ومكروهة، ومباحة. والوسائل معتبرة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَذْعَبُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبِقُوا اللَّهَ عَدَاوًا يَغِيرُ عِلْمَ﴾ [الأنعام: 108]، فسبهم مباح في ذاته، ويحرم إن رتب عليه سب الله تعالى.

الرأي

لغة: يطلق على معان منها: الاعتقاد، والعقل، والتدبير، والنظر والتأمل كما في الوسيط. واصطلاحاً: عرفه الأصوليون بأنه: استنباط الأحكام الشرعية في ضوء قواعد مقررة، وعرف بأنه: اعتقاد النفس أحد النقيضين عن غلبة ظن. وقيل: هو استخراج صواب العاقبة. وقيل: ما يترجح للإنسان بعد فكر وتأمل. وعرفه الباجي بأنه: اعتقاد إدراك صواب الحكم الذي لم ينص عليه.

ويلاحظ في هذه التعريفات مجتمعة أنه يقصد بالرأي فيها ما كان للعقل فيه نظر وبحث للتوصل إلى شيء مجهول. وهناك فرق بين الرأي والاجتهاد، فالفرق بينهما أن الاجتهاد معني طلب الصواب، والرأي معني إدراك الصواب، ولذلك يقال: إن الرأي المصيب ما رأيت، فلا يعبرون بذلك إلا عن كمال الاجتهاد وإدراك الصواب. وتعريف الباجي للرأي وكذا تعريف ابن خويز

منداد وهو أن الرأي ليس بمقصود على الرأي الفقهي، لأن هذا حكم كل رأي مصيب في الفقه وغيره.

واعلم أنه قد انتسب للرأي جماعة من الفقهاء فسموا بأهل الرأي وذلك بأنهم كانوا يفزعون إلى تلمس الأحكام الشرعية للقواعد التي تمر عليهم دون أن يجدوا لها دليلاً من كتاب أو سنة، وصنيعهم هذا كان له جذور ممتدة من عمل الصحابة والتابعين - رضوان الله عليهم - فإنهم كانوا يفزعون إلى ما يسمى بالرأي حينما يفقدون نصاً في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ يستندون إليه فكانوا يبنون فتاويهم على القواعد العامة المستنبطة من مجمل الأصول الشرعية كالأخذ بالعرف، ومراعاة جلب المصالح ودفع المضار وغيرها مما يرجع مدلوله إلى الكتاب والسنة، ولم يكونوا في صنيعهم يهتمون بأصل معين يشبهون بمحله الحادثة التي يفتنون فيها كما قضى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على محمد بن سلمة بأن يمر خليج داره في أرضه، لأنه ينفع جاره ولا يضر محمداً، فطلل الفتوى بأصل عام وهو إباحة النافع وحظر الضار، ولم يقله قياساً على أصل معين.

ولما كان هذا الأمر فيه شيء من الخطر فقد أحس الفقهاء بهذا فراءوا أن يضيقوا دائرة الرأي فشرطوا أن يكون للمستنبط بالرأي أصل معين يرجع إليه في فتواه وهذا الأصل هو الكتاب أو السنة، وهذا هو القياس الذي اعتبروه أصلاً من أصول التشريع بعد الكتاب والسنة وبرع فيه فقهاء العراق، إلا أنهم كثيراً ما يتركون القياس لشيء سموه الاستحسان.

وأهل الرأي في مذهبهم ينطلقون من أن الشريعة معقولة المعنى، وراءوا لها أصولاً عامة نطق بها القرآن الكريم، وأيدتها السنة، وراءوا كذلك لكل باب من أبواب الفقه أصولاً أخذوها من الكتاب والسنة، وراءوا إليها جميع المسائل التي تعرض من هذا الباب، ولو لم يكن فيها نص. واعلم أن السادة الحنفية أو أهل العراق المسمون بأهل الرأي لم يكونوا وحدهم الذين يفزعون إلى الرأي والاجتهاد عند فقد النص الشرعي، ولكن شاركهم غيرهم من أرباب المدارس الفقهية والأصولية الأخرى فهاهم المالكية يقولون

بالمصالح وسد الذرائع وغيرها، وغيرهم يقولون بغير ما ورد كالاستصحاب، والأخذ بالعرف، وغيرها مما يوجد في كتب الأصول تحت مسمى الأدلة المختلف فيها، أو تحت مسمى " الاستدلال " والاستدلال حالة عند المجتهد يكون عليها بعد أن يتشبع بالأصول الشرعية الجزئية من الكتاب والسنة يستطيع بها أن يحكم في الوقائع عند حدوثها دونما بحث عن دليل جزئي، ومرجع الاستدلال الأدلة والقواعد العامة المستنبطة من جملة الأصول المنصوصة، فهذا هو الرأي عند الفقهاء والأصوليين، وهو والاجتهاد معنى واحد، إن لم نقل بأنه أعم من الاجتهاد كصنيع أبي الوليد الباجي إذ يعتبر الرأي هو صواب الاجتهاد.

السبب

لغة: ما يتوصل به إلى غيره كما في اللسان.
واصطلاحاً: ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم لذاته.

وقيل: السبب وصف ظاهر منضبط يلزم من وجوده وجود الحكم، ومن عدمه عدم الحكم.

من أمثلة السبب: السفر، فإنه سبب لجواز الفطر في رمضان، والإسكار، فإنه سبب لتحريم الخمر، والقتل العمد، فإنه سبب لوجوب القصاص، ودلوك الشمس فإنها سبب لوجوب صلاة الظهر، وشهر رمضان، فإنه سبب لوجوب الصوم.

والسبب ينقسم إلى ما يتكرر الحكم بتكرره كالدلوك للصلاة، ورؤية الهلال في رمضان لوجوب الصوم، وكالانصباب للزكاة، وإلى ما لا يتكرر الحكم بتكرره كوجوب معرفة الله عند تكرار الأدلة الدالة على وجوده، ووجوب الحج عند تكرار الاستطاعة عند من يجعلها سبباً.

ويقسم - أيضاً - إلى وقتي كالزوال، فإنه معرف لوقت الظهر، وإلى معنوي كالإسكار، فإنه معرف لتحريم الخمر، والمملك فإنه جعل سبباً لإباحة الانتفاع.

وقد جعل بعض الأصوليين السبب والعلة لفظين مترادفين بمعنى واحد، من كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمعى على كونه معرفاً لحكم شرعي، والبعض

الآخر على أنهما متغايران، فالعلة عبارة عن وصف ظاهر منضبط مقتض للحكم المطالب له، وإن تخلف الحكم عنها لمانع أو فقد شرط، وأما السبب فهو عبارة عما حصل الحكم عنده لآبه.

وذهب فريق ثالث إلى أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً يجتمعان في وجه وينفرد الاعم " والأعم هو السبب " فكل علة سبب وليس كل سبب علة.

وعلى كل فقد يستعمل كل منهما في معنى الآخر، فيذكر السبب ويراد به العلة، وتذكر العلة ويراد بها السبب. ويطلق السبب في عرف الفقهاء على أمور.

أحدها: ما يقابل المباشرة، ومنه قول الفقهاء: إذا اجتمع السبب والمباشرة غلب المباشرة، مثل: حفر البئر مع التردى فإذا حفر إنسان بئراً وجاء آخر فدفع شخصاً فيه فالأول وهو من حفر متسبب، والثاني وهو الدافع مباشر، وهنا أطلق الفقهاء السبب على ما يقابل المباشرة.

ثانيها: علة العلة، فالرعى في المثال السياق سبب للقتل، وعلة للإصابة التي هي علة لزهوق الروح الذي هو القتل، فالرعى هو علة القتل، وقد سموه سبباً.

ثالثها: العلة بدون شرطها، مثل: ملك النصاب في الزكاة مع عدم حوالة الحول، فهو سبب " أى ملك النصاب " لوجوب الزكاة، وإن فقد شرطها وهو حوالة الحول، وقد سموه سبباً.

الرابع: العلة الشرعية، وهي المجموع المركب من المقتضى، والشرط، وانتفاء المانع، ووجود الأهل والمحل، وقد سمي ذلك سبباً على جهة الاستعارة، لأن الحكم

لم يتخلف عن ذلك في حال من الأحوال، كالكسر للانكسار. والسبب، شرعي، وعقلي، وعادي، فالأول: كالصيغة بالنسبة إلى العتق، ودخول الوقت بالنسبة إلى الصلاة، والثاني: كالنظر المحصل للعلم، والعادي: كحز الرقبة في القتل.

حكمه: إذا وجد السبب، وتوافرت الشروط، وانتفت الموانع، ترتب عليه مسببه حتماً لأن المسبب لا يتخلف عن سببه شرعاً سواء أقصد من باشر السبب ترتيب المسبب عليه أم لم يقصد، بل يترتب ولو قصد عدم ترتبه، فالسفر في رمضان يبيح الفطر سواء أقصد المسافر إلى الإباحة أم لا،

ومن طلق زوجته رجعيًا ثبت له حق مراجعتها ولو قال: لا رجعة لي، ومن تزوج امرأة حل لسه الاستمتاع بها وإن لم يقصد هو ثبوت الحل.

الصفاء

لغة: الصفو والصفاء نقيض الكدر. والصفاء: الخلو من الشوب، وصفاء الذهن هو عبارة عن استعداد النفس لاستخراج المطلوب بلا تعب .. وبلا تشويش وأما من اتصف بالصفاء عن كدر الغيرية فهم الصوفة. اصطلاحاً: الصفاء عند الصوفية لفظ يطلقونه ويريدون به البعد عن المذمومات، وإماتة الشهوات، فالصفاء مرة القلب الطاهرة التي عليها الحقائق بعد التخلص من آفات العادة والطبع الرديء.

والصفاء عدم الركون لطبقات النفس من الفتوحات والكشوفات والتجليات وإنما طهارة النفس بلا ملاحظة واهتمام، فانشغال العبد بصفائه واهتمامه بتقوية قلبه إنما هو جفاء أي بعد عن الصفاء، لأنه في هذه الحالة يكون مريداً للأحوال والمقامات، راغباً في الكمالات، وهذا انشغال برؤية العقل عن الطاعات والموجبات فملاحظة ما صفا بالصفاء جفاء.

وبذلك يصل إلى درجة عليا من الصفاء وهو صفاء الصفاء، أي يشاهد الحق بالحق ولا يكون هناك حاجز حسي أو مادي أو علة وسبب في الاتصال بالله، لأنه هنا يكون قد وصل بعد مفارقة الطبع والعادة والفعل والعمل.

العرف

لغة: المعروف وهو خلاف النكر، والعرف: ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم. واصطلاحاً: هو ما اعتاده الناس وساروا عليه من فعل شاع بينهم، أو لفظ تعارفوا إطلاقه على معنى خاص لم يوضع له في اللغة، ولا يتبادر غيره عند سماع ذلك اللفظ. فالعرف: ما يعرفه كل أحد، والعادة: ما يتكرر معاودتها مرة بعد أخرى.

والعرف من الأدلة الشرعية عند الفقهاء، وإليه يحتكم في كثير من أحكام الفقه الفرعية، وخاصة في أحكام

الأيمان والنذور، والطلاق.
والعرف منه عملي وقولي فالعرف العملي
،مثل: اعتياد الناس بيع المعاطاة من غير وجود صيغة
لفظية، وتعارفهم على قسمة المهر في الزواج إلى مقدم
ومؤخر، وتعارفهم على أكل القمح ولحم الضأن.
والعرف القولي، مثل: تعارف الناس إطلاق لفظ
" الولد " على الذكر دون الأنثى مع أنه في الاستعمال
اللغوي يطلق عليهما معاً، وكذلك تعارفهم على عدم إطلاق
لفظ " اللحم " على السمك.

وهناك فرق بين العرف والإجماع إذ الإجماع هو
اتفاق مجتهدي الأمة في أي عصر، وأما العرف فما يعتاده
أكثر الناس من العوام والخواص، فلا يشترط فيه الاتفاق
ويكون فيه حظ للعوام أيضاً بخلاف الإجماع.
والعرف سواء أكان قولياً أم عملياً نوعان: عرف عام
وعرف خاص، فالأول: ما تعارفه غالبية أهل البلدان في
وقت من الأوقات، مثل: تعارفهم عقد الاستصناع واستعمال
لفظ الحرام بمعنى الطلاق لإزالة عقد الزواج.
والثاني وهو العرف الخاص: هو ما يتعارفه أهل
بلدة أو إقليم أو طائفة معينة من الناس، كإطلاق الدابة في
عرف أهل العراق على الفرس، وجعل دفاتر التجار حجة
في إثبات الديون.

وينقسم ثانياً إلى عرف صحيح وعرف
فاسد، فالأول: ما تعارفه الناس دون أن يحرم حلالاً أو يحل
حراماً كتعارفهم تقديم عربون في عقد الاستصناع، والثاني
ما تعارفه الناس ولكنه يحل حراماً أو يحرم حلالاً كتعارفهم
أكل الربا، واختلاط الناس بعضهم ببعض رجالاً ونساءً في
الحفلات والأندية العامة.

والأصل في اعتبار العرف قوله تعالى: ﴿ خُذِ الْعَقْوَ وَأْمُرْ
بِالْعَرَفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف: 199].
وقول ابن مسعود: (ما رآه المسلمون حسناً فهو
عند الله حسن، وما رآه المسلمون سيئاً فهو عند الله سيئ).

العلة

لغة: المرض الشاغل.

واصطلاحاً:

[1] عند الفلاسفة: كل ما يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال أو بوساطة انضمام غيره إليه، وما كان كذلك فهو علة لذلك الأمر، والأمر معلول له، والعلة عندهم إما علة فاعلية أو مادية أو صورية أو غائية، ويطلق عليها في مجموعها العلة التامة.

[2] عند العروضيين: التغير اللاحق بالأسباب والأوتاد في الأعراب والضروب خاصة، لازماً لها (والسبب حرفان أحدهما ساكن والآخر متحرك والتوتد ثلاثة حروف متحركان وساكناً أو متحركان بينهما ساكن، والأعراب آخر الشطرة الأولى والضروب آخر الشطرة الأخيرة من البيت).
وحروف العلة عند النحاة هي الواو والالف والياء.

[3] عند الأصوليين: وصف ظاهر منضبط يلزم من وجوده وجود الحكم ويلزم من عدمه عدم الحكم لذاته، ويقصدون بالظاهر ضد الخفي، وبالمنضبط ضد المضطرب.
والعلل العقلية عند الفلاسفة مؤثرات بمعنى أن العلة تقارن المعلول ومن هنا أنكر المتكلمون أن الله علم للعالم كما تقول الفلاسفة حيث يترتب على ذلك القول بقدّم العالم وهو ما لا يقبله المسلمون حيث إن القول بقدّم العالم يعني عندهم أن هناك شريكاً للخالق في قدمه وهو سبحانه منزّه عن الشريك.

والعلل الشرعية عند الأصوليين معرفات لا مؤثرات، ولذلك يمكن وجود علتين لحكم واحد لأن المعارف قد تتعدد على المعارف الواحد.
فالإسكار علة تحريم الخمر، وذلك لما اشتمل عليه من معنى ذهاب العقل وهو وصف يحسن شرع حكم التحريم عنده حيث إن مراد الله من خلقه العبادة له وعمارة الكون وهما لا يحصلان إلا ممن لديه العقل، والعقل مناط التكليف، وذهاب العقل حكمته، والفرق بين العلة والحكمة أن العلة منضبطة والحكمة قد لا تنضبط.
والعلة ركن من أركان القياس: (وهي الأصل، وحكم الأصل

وعلة حكم الأصل، والفرع) ويمكن الوصول إليها عن طريق النص أو الاستنباط، وطرق الوصول إلى العلة تسعة:

- 1- النص
- 2- الإجماع
- 3- الإيحاء
- 4- التقسيم والسبر
- 5- الكسر
- 6- المناسبة
- 7- التأثير
- 8- الشبه
- 9- الدوران

ومن المشهور أن الحكم يدور وجوداً وعدمًا مع علته لا مع حكمته.

القول بالموجب

لغة: الموجب مأخوذ من : أوجب يوجب، أى: أتى بموجبه من السيئات أو الحسنات، وأوجب الرجل: إذا عمل عملاً يوجب الجنة أو النار.

واصطلاحاً: تسليم ما جعله المستدل موجباً لعلته مع استبقاء الخلاف.

ومعنى ذلك: أن يسلم الخصم الدليل الذي استدل به المستدل، إلا أنه يقول: هذا الدليل ليس في محل النزاع إنما هو في غيره، فيبقى الخلاف بينهما كقول الشافعي: المحرم إذا مات لم يغسل، ولم يمس بطيب، لقول رسول الله ﷺ في رجل مات وهو محرم: (لا تسموه بطيب فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً) .

فيقول المالكي: سلمنا ذلك في ذلك الرجل، وإنما النزاع في غيره، لأن اللفظ لم يرد بصيغة العموم.

والقول بالموجب من قواعد العلة، والموجب بفتح الجيم أى: القول بما أوجبه دليل المستدل واقتضاه، أما الموجب بكسرها فهو: الدليل المقتضي للحكم، وهو غير مختص بالقياس، ومنه الآية الكريمة: ﴿ يَقُولُونَ لِمَنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلُّ ﴾ [المنافقون: 8] فقد ذكرها رأس النفاق ابن سلول وقت أن كان المسلمون في غزوة بني المصطلق، فقال: لأن رجعنا إلى المدينة من هذه الغزوة ليخرجنا الأعز - يقصد نفسه - منها الأذل يعني محمداً ﷺ وأصحابه فأجابهم الله تبارك وتعالى بموجب قوله مع عدم تسليمه له فقال تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

فإنه لما ذكر صفة، وهى العزة، وأثبت لها

حكماً، وهو الإخراج من المدينة، رد عليه رب العزة تبارك وتعالى بأن هذه الصفة ثابتة لكن لا لمن أراد ثبوتها له، فإنها ثابتة لغيره باقية على اقتضاها للحكم وهو الإخراج، فالعزة موجودة لكن لا له بل لله ولرسوله ﷺ وللمؤمنين.

وجمهور الأصوليين على أن القول بالموجب قاذح في العلة مفسد لها، ومن صرح بذلك إمام المحرمين، وابن السمعاني، والفخر الرازي، والأمدى، لأن المعترض إذا قال بموجب العلة أصبحت في موضع الإجماع، ولا تكون متأولة لموضع الخلاف، ولأنه إذا كان تسليم موجب ما ذكره من الدليل لا يرفع كان تسليم موجب ما ذكره من الدليل لا يرفع الخلاف، علم أن ما ذكره ليس بدليل الحكم الذي أراد إثباته.

ونقل الرزكشي عن ظاهر كلام الجدليين أنه ليس من قواعد العلة، لأن القول بموجب الدليل تسليم فكيف يكون مفسداً.

القياس

لغة: التقدير والمساواة، ولا يكون ذلك إلا بين شيتين كما في اللسان.

واصطلاحاً: عرفه الأصوليون بأنه مساواة فرع لأصل في علة حكمه، أو بآته: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من حكم أو صفة. وعرفه المناطقة بأنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر.

مثال القياس الشرعي: قياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع وجود الإسكار في كل منهما وهذا المثال يظهر منه أركان القياس الشرعي وهي: الأصل، والفرع، وحكم الأصل، والعلة الجامعة بين الفرع والأصل.

فالخمر أصل يقاس عليه ورد تحريمه بنص الكتاب الحكيم: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ [المائدة: 90].

والنبيذ فرع يقاس على الخمر، وحكم الأصل هو الحرمة الثابتة بالنص، والعلة الجامعة بينهما هي الإسكار

الموجود في الفرع كما هو موجود في الأصل.
مثال القياس المنطقي: العنب فاكهة، وكل فاكهة لذيدة الطعم، العنب لذيد الطعم فهذا المثال يظهر القياس المنطقي وقد ألف من مقدمتين نتج عنهما نتيجة.

وللقيام الشرعي أقسام عدة من عدة اعتبارات، فمن حيث القوة ينقسم إلى: قياس جلي وقياس خفي، والجلي كقياس الضرب على التأفيف بالنسبة للو الدين، والخفي كقياس القتل بالمتل على القتل بالمحدد في وجوب القصاص في كل بجامع القتل العمد العدوان.

وينقسم ثانياً بحسب اقتضاء العلة الجامعة للحكم إلى: قياس أولى، وقياس أدنى، وقياس مساو. فإن كان الفرع أولى بالحكم من الأصل فهو الأول كقياس الضرب على التأفيف فالعلة وهي الإيذاء في الفرع وهو الضرب أقوى من الأصل وهو التأفيف، وإن كانت العلة متساوية فيها فهو القياس المساوي كقياس إحراق مال اليتيم على أكله بجامع التلف في كل منهما، ليثبت التحريم في الإحراق كما ثبت في الأكل، وإن كانت العلة في الفرع أقل منها في الأصل فهو قياس الأدنى كقياس النبيذ على الخمر في الحرمة بجامع الإسكار.

وهناك تقسيمات أخرى للقيام الشرعي ذكرها الأصوليون في كتبهم فليرجع إليها، وأعلم أن القياس هو رابع الأدلة المتفق عليها بين الفقهاء، ولم ينكره إلا من لا يعتد به من أهل الأهواء والبدع، وهو مجال خصب كأحد أهم أصول التشريع الإسلامي، لأنه من المعلوم أن النصوص متناهية والوقائع غير متناهية فيضطر إلى قياس ما لا أصل له من كتاب أو سنة على ما له أصل إن وجد الجامع بينهما المستمد.

أما القياس المنطقي فإنه ينقسم أولاً إلى قيام اقتراني، وقياس استثنائي.

فالاستثنائي: ما ذكرت فيه النتيجة أو نقيضها بصورتها ومادتها، مثل: كلما كان هذا جسماً كان متميزاً، لكنه جسم: هو متميز.

فالنتيجة: هو متميز، مذكورة في القيام بصورتها

ومادتها، ولكنها خالية من الحكم، وسمى هذا استثنائياً، لذكر أداة الاستثناء فيه، وهي لكن.

والاقتتراني: هو الذي لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل، مثل: العدل فضيلة، وكل فضيلة يجب التحلي بها: العدل يجب التحلي به.

فهذه النتيجة: العدل يجب التحلي به، لم تذكر في القياس بصورتها وهيئتها وإنما ذكرت فقط بمادتها، وسمى هذا اقتترانياً، لاقتتران الحدود فيه، أو لذكر أداة الاقتتران فيه وهي الورا. وينقسم الاقتتراني بدوره إلى حملي وشرطي، ولكل منها تقسيمات وتركيبات مبسطة في كتب المنطق.

واعلم أن القياس المنطقي بقسميه الاقتتراني والاستثنائي أحد أنواع الاستدلال عند الأصوليين المنفق عليها، ويعتبرونها من الأدوات المهمة التي تحكم ذهن الفقيه عند البحث في الأصول الشرعية من نص أو كتاب أو قياس علة، بل إنها تعتبر مجموعة من الضوابط لطلب الدلالة من الدليل الشرعي على الحكم، وقد اعتبره أحد أنواع الاستدلال من الأصوليين الأمدى وابن الحاجب وابن السبكي وغيرهم كثير.

المصالح المرسلة

لغة: المصالح: جمع مصلحة، وهي المنفعة، والمصلحة كالمنفعة وزناً ومعنى، فالمراد بها لغة: جلب المنفعة، ودفع المضرة، والمرسلة: أي المطلقة.

واصطلاحاً: عبارة عن المصلحة التي قصدها الشارع الحكيم لعباده من حفظ دينهم، ونفوسهم، وعقولهم، ونسلهم، وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينها.

فهذا التعريف صرح بأن المصلحة: هي جلب منفعة مقصودة للشارع الحكيم، وإن كان لم يصرح بأن دفع الضرر من المصلحة أيضاً، إلا أن تعريفه ينوّه به ويلزم منه.

وقد عرفها الأمدى فقال: هي مصلحة لم يشهد الشرع لها باعتبار ولا إلغاء ولذلك سميت مرسلة.

وتنقسم المصالح من حيث مقصود الشارع إلى ثلاث:

- [1] ضرورة: وهى التي ترجع إلى حفظ النفس، والعقل، والمال، والدين والعرض، والنسب، وإذا اختل منها أمر اختلت المعاش به، وعمت الفوضى.
- [2] حاجية: وهى الأمور التي تقتضيها سهولة الحياة، أو ما أدى إلى حرج كبير من غير خوف على فوات ما سبق من المصالح الستة.
- [3] تحسينية: وهى الأمور التي تجعل الحياة في جمال، ومرجعها إلى تهذيب الأخلاق وتحسين الصورة والمعاملات.
- وتنقسم المصالح من حيث اعتبار الشارع لها أو عدمه. أيضا- إلى ثلاث:
- [1] المصالح المعتبرة شرعاً: كما سبق في المصالح الست الكلية.
- [2] المصالح الملقاة شرعاً: كمصلحة أكل الربا في زيادة ماله، ومصلحة المريض أو من ضاقت معيشته في الانتحار ونحوها.
- [3] المصالح المرسلة: وهى المقصودة في هذا البحث، وهى مصلحة لم يشهد الشرع لها باعتبار ولا بإلغاء.
- ومما ذكره الأصوليون كمثال للمصالح المرسلة: جمع القرآن في مصحف واحد، والقول بقتل الجماعة بالواحد وتضمنين الصناع، وضمان الرهن، واتخاذ السجون، وغيرها من المسائل التي لا يوجد فيها نص ولا إجماع.
- وهى كلها لا تصلح مثلاً للمصلحة المرسلة، لأن الله سبحانه وتعالى لم يترك مصلحة إلا وقد نص عليها جنساً كالكليات الست، أو على أنواعها أيضاً، ومصالح هذه المسائل المذكورة وغيرها مشروعة جنساً، وليس شئ منها مرسل.
- فجمع القرآن في مصحف واحد لمصلحة حفظ الدين وهى مشروعة، وقتل الجماعة بالواحد لمصلحة حفظ النفس وهى مشروعة، وتضمنين الصناع لمصلحة حفظ الأموال وهى مشروعة، وكذا ضمان الرهن، والأمثلة الباقية كلها تتدرج تحت المصالح المعتبرة شرعاً ضرورة أو حاجة أو تحسيناً كما سبق، ولا يتصور خروج شئ منها أصلاً.

ولكن يمكن أن نمثل للمصلحة المرسلة، وهي التي لم يشهد الشرع لها بالاعتبار أو بالإلغاء بجواز الضرب في التهمة، فقد جوز هذا جماعة من الفقهاء، وهي مصلحة مرسلة عن الدليل الجزئي من الكتاب، والسنة والإجماع، والقياس، وكذا مرسلة عن الأصل الكلي، فنصوص الشريعة على إجمالها لا تجوز هناك حرمة المسلم، بأن تمتن كرامته ويضرب لمجرد اتهامه في حادث من الحوادث.

فالمقصود بالمصالح المرسلة هي التي أرسلت عن الدليل الجزئي من الأصول الشرعية المتفق عليها، ومن الدليل الكلي الذي يؤول بدوره إلى مفهوم النص والإجماع، وعموماً فقد اشترط الأصوليون شروطاً للمصلحة حتى تقبل ويعمل بها، ومن هذه الشروط:

[1] أن تكون المصلحة ملائمة لمقاصد الشارع بحيث لا تتنافى أصلاً من أصوله، ولا تعارض نصاً أو دليلاً من أدلته القطعية.

[2] أن تكون معقولة في ذاتها، جرت على الأوصاف المناسبة المعقولة التي يتقبلها العاقل، بحيث يكون ترتيب الحكم عليها مقطوعاً لا مظنوناً، ولا متوهماً.

[3] أن تكون تلك المصلحة عامة للناس، وليس اعتبارها لمصلحة فردية أو طائفية معينة، لأن أحكام الشريعة للتطبيق على الناس جميعاً.

ومن نافلة القول أن أذكر بأن هذه المسألة، المصالح المرسلة - من الأدلة الشرعية المختلف فيها، فقد قال بها جماعة من الأصوليين كالمالكية وغيرهم، ومنعها جماعة آخرون كالشافعية ومن لف لفهم.

المطلق

لغة: مأخوذ من الإطلاق، وهو الانفكاك من القيد، كما في اللسان.

وإصطلاحاً: ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه.

أو هو: ما يتعرض للذات دون الصفات لا بالنفي ولا بالإثبات.

كلفظ " رقية " في قوله تعالى: ﴿ فَتُخْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَا ﴾ [المجادلة: 3]، وكقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: 234]، فإن كلمة " رقية " لم تقيد بشئ من الإيمان، أو بأحد الخصال الخلقية في هذا النص، وإن وردت مقيدة في كفارة القتل بقيد الإيمان، كما أن كلمة " أزواجاً " لم يقم عليها - أيضاً - دليل على تقييدها بالدخول لا في هذا النص ولا في غيره.

ويلاحظ في هذين اللفظين أن المقصود فيهما الماهية فقط، دون مراعاة العموم أو الاستغراق فيهما، لكن إن ورد دليل على تقييد المطلق بقيد، كما في قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ ﴾ [النساء: 11]، فإن الوصية وردت مقيدة في هذه الآية لكن ورد دليل على تقييدها بالثلاث، وهو قول رسول الله ﷺ لسعد بن أبي وقاص " الثلاث والثلاث كثير ".

واعلم أنه إذا ورد الخطاب مطلقاً لا مقيد له حمل على إطلاقه، وإن ورد مقيداً لا مطلق له حمل على تقييده، وإن ورد مطلقاً في موضع مقيداً في موضع آخر، فإن ذلك ينقسم إلى أربعة أقسام.

الأول: أن يتقفا في السبب والحكم، كتقييد الغنم بالسوم في حديث وإطلاقها في آخر، فهذا يحمل فيه المطلق على المقيد.

الثاني: أن يختلفا في السبب والحكم، فلا يحمل أحدهما على الآخر بالاتفاق.

الثالث: أن يختلفا في السبب دون الحكم، كالرقية المعتقدة في الكفارة، قيدت في كفارة القتل بالإيمان، وأطلقت في كفارة الظهار، وهذا مختلف في حمل المطلق على المقيد فيه بين الفقهاء ما بين ذاهب إلى حمل المطلق على المقيد، وما بين مانع منه وما بين مفصل.

الرابع: أن يختلفا في الحكم دون السبب، كتقييد الوضوء بالمرافق، وإطلاق التيمم، فالسبب فيهما واحد وهو الحدث، وهذا مختلف فيه أيضاً.

والمطلق إذا لم يرد مقيداً في نص آخر، أو قام دليل

على تقييده ،يعمل به على إطلاقه كما ورد دون تغيير أو تبديل ، لأنه لفظ خاص يدل على معناه قطعاً .
ولأن الأصل: إجراء المطلق على إطلاقه، والتقييد خلاف الأصل فلا يلتفت إليه إلا بدليل.

المعصية

لغة: الخروج عن الطاعة ومخالفة الأمر.
واصطلاحاً: ما يثاب على تركه ويعاقب على فعله ، ويرادفها: المحذور والحرام. والذنب ، وإذا كانت المعصية عبارة عن مخالفة أمر الله وطاعته مما يوجب سخط الله تعالى ويستوجب العقاب فاعلم أنها تنتج عن مجموعة صفات في الإنسان كل منها يتعلق به أنواع من المعاصي تختلف عن الأنواع الأخرى وهذه الصفات هي:

[1] صفات ربوبية: ومنها يحدث الكبر والفخر، وحب المدح والثناء ، والعز ، وطلب الاستعلاء، ونحو ذلك، وهذه ذنوب مهلكات ، وبعض الناس يغفل عنها فلا يعدها ذنوباً.

[2] صفات شيطانية: ومنها يتشعب الحسد ، والبغى، والحيل ، والخداع ، والمكر والغش ، والنفاق ، والأمور بالفساد ، ونحو ذلك.

[3] صفات بهيمية: ومنها يتشعب الشر، والحرص على قضاء شهوات البطن والفرج ، فيتشعب من ذلك الزنا ، واللواط، والسرقعة، وأخذ الحطام لأجل الشهوات.

[4] صفات سبعية: ومنها يتشعب الغضب، والحقد، والتهمج على الناس بالقتل والضرب، وأخذ الأموال، وهذه الصفات لها تدرج في الفطرة.

فالصفة البهيمية هي التي تغلب أولاً، ثم تتلوها الصفة السبعية ثانياً، فإذا اجتمعت هاتان استعملنا العقل في الصفات الشيطانية من المكر والخداع ، ثم تغلب الصفات الربوبية، فهذه أمهات المعاصي ومنابعها، ثم تنفجر المعاصي من هذه المنابع إلى الجوارح، فبعضها في القلب كال كفر، والبدعة والنفاق وإضرار السوء، وبعضها في العين، وبعضها في السمع، وبعضها في اللسان، وبعضها في البطن والفرج، وبعضها في اليدين والرجلين، وبعضها في جميع البدن ، وهذا كله واضح لا يحتاج إلى تفصيل.

وقد اختلف الفقهاء في تصنيف الذنوب والمعاصي على ثلاثة أوجه:

الأول: أنها تنقسم إلى صغائر وكبائر، وهو المشهور بين الفقهاء، ويساعدهم إطلاقات الكتاب والسنة، لقوله تعالى: ﴿وَكُرْهُ إِلَى كُفْرٍ وَفُسُوقٍ وَالْعِصْيَانِ﴾ [الحجرات: 7]، فجعل الفسوق وهو الكبائر تلي رتبة الكفر، وجعل الصغائر تلي رتبة الكبائر وقد خصص النبي ﷺ بعض الذنوب باسم الكبائر.

الثاني: أن الذنوب كلها قسم واحد وهو الكبائر، وهو طريقة جمع عند الأصوليين منهم الأستاذ أبو إسحاق، ونفى الصغائر، وجزى عليه إمام الحرمين في الإرشاد، وابن فورك في كتابه "مشكل القرآن" فقال: المعاصي عندنا كبائر، وإنما يقال لبعضها: صغيرة بالنسبة إلى ما هو أكبر منها كما يقال: الزنا صغيرة بالنسبة إلى الكفر، والقبلة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الزنا، وكلها كبائر.

الثالث: أن المعاصي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- 1- كبيرة: قتل النفس بغير حق.
- 2- فاحشة: قتل ذارحم.
- 3- صغيرة: سائر الذنوب كالخدشة والضرب مرة أو مرتين.

ويظهر من هذه الأقوال أن الخلاف لفظي، فإن رتبة الكبائر تتفاوت قطعاً واختلف العلماء في تعريف الكبيرة اختلافاً كبيراً، كذلك اختلفوا في حصرها وعدد أنواعها. لكن الصحيح كما قال الواحدى في البسيط: إنه ليس للكبائر حد يعرفه العباد، وتتميز به عن الصغائر تمييز إشارة، ولو عرف ذلك لكانت الصغائر مباحة، ولكن الله تعالى أخفى ذلك عن العباد ليجتهد كل واحد في اجتناب ما نهى عنه، رجاء أن يكون مجتنباً للكبائر، ونظيره إخفاء الصلاة الوسطى في الصلوات، وليلة القدر في رمضان. هل الإصرار على الصغائر يجعلها في منزلة الكبائر أم لا؟ نجد عند الأصوليين أن الإصرار له معنيان:

أحدهما: العزم على فعل المعصية بعد الفراغ منها.

والثاني: المداومة على فعل الصغائر.

وحكم الإصرار بالمعنى الأول حكم من كررها فعلا فيتحمل بذلك إثما، وحكم الإصرار بالمعنى الثاني أنه إن كان على نوع واحد من الصغائر غفرت بكثرة الطاعات، وإن كان الإصرار على أنواع متعددة لا تغفر بكثرة الطاعات بل لا بد من التوبة عنها حتى تغفر.

المقاييس

لغة: جمع مقياس وهو المقدار كما في الوسيط.
واصطلاحاً: عبارة عن الوحدات التي تقاس بها الأشياء.
وهي المبادئ الثابتة التي تقاس بها التصرفات الشرعية والمبادئ الأخلاقية.
والمقصود هنا المعنى الأول وهي الوحدات التي تقاس بها الأشياء.

وهذه المقاييس تشتمل على نوعين:

- 1- مقاييس الطول، وتشمل: الشعيرة، والأصبع، والقبضة، والقدم، والذراع، والباغ، والغلوة، والميل، والفرسخ، والبريد.
- 2- مقاييس المساحة وتشمل: الذراع، والقبضة، والأشل، والقفيز، والجريب.

أما مقاييس الحجم فهي المكاييل. انظر المكاييل.

وتجدر الإشارة إلى أن الأحكام الشرعية المتعلقة بالمقاييس متعلقة أساساً بالأطوال أكثر من تعلقها بالمساحات، وذلك كمسافة القصر في الصلاة، وغير ذلك من الأحكام الشرعية الأخرى، أما المساحات فلا يتعلق بها سوى أحكام الخراج، وليس في تقويمها بالمقاييس المعاصرة الآن ما يفيد نظراً لقيام قانون الضرائب مقامها في هذا العصر.

وقد وردت بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية مشتملة على ذكر بعض المقاييس، قال تعالى: ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [الزمر: 67]، وقال علي لسان السامري: ﴿ قَبْضَتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا ﴾ [طه: 96]، بغض النظر عن تفسير القبضة في كلام الباري

وكلام السامري وموقف العلماء منها.
وقال تعالى: ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا
فَأَسْتَوُوهُ﴾ [الحاقة: 32]. والذراع من المقاييس الطولية،
وغيرها من الآيات كثير.

ومن الأحاديث النبوية ما رواه أنس بن مالك عن
قصر الصلاة فقال: (كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة
ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ صلى ركعتين) فقد ورد في
الحديث ذكر الميل والفرسخ، وهما من المقاييس التي تهتم
بالأطوال وهناك أحاديث أخرى عديدة ورد فيها ذكر
مجموعة من المقاييس كتقديرات لمسافات معينة تخبر
وتنبئ عن حقيقة حكم شرعي أو هيئة متعلقة بالنبي ﷺ.
والمقاييس الشرعية طولية كانت أو مساحية يناط
بها كثير من الأحكام الفقهية المتعلقة بفعل العبد، وعلاقته
بربه، وقد أفاض الفقهاء رضوان الله عليهم في هذه
المقاييس كمقادير شرعية مهمة تتعلق بتوفرها صحة كثير
من العبادات والتكاليف الشرعية.
ومن المسائل الفقهية المهمة التي للمقاييس دور مهم في
صحتها:

- 1- القصر ومسافته في الصلاة، ومعلوم أنه يتعلق بمقياسين
مهمين وهما: الفرسخ والميل.
 - 2- ومسافة طلب الماء لأجل التيمم.
 - 3- المسافة بين الإمام والمأمومين خلفه، والتي تتعلق بها
صحة المتابعة من عدمها.
 - 4- تغريب الزاني، والميقات المكاني وغيرها كثير من
الأحكام الشرعية.
- وقد حدد الفقهاء وعلماء اللغة بدقة متناهية المقاييس
السابقة وأحكامها الفقهية.

المكاييل

لغة: جمع مكيال، وهو ما يكال به، حديدا كان أو
خشبا، كما في اللسان.
واصطلاحا: جاءت من الفعل كال الذي مصدره
"كيلا"، والكيل: تقدير الأشياء بحجومها، كما في معجم
لغة الفقهاء.

ويكون الكيل للحجم ، أما الوزن فللثقل (انظر الموازين).
وقد عرف العرب قبل الإسلام المكايل لتنظيم
المعاملات التجارية في شبه الجزيرة العربية وخارجها ،
وقد أشار القرآن الكريم في كثير من آياته إلى أنواع كثيرة
من هذه المكايل في سورة يوسف حيث وردت الإشارة إلى
كيل البعير في قوله تعالى: ﴿ وَتَحْقُطِ أَخَانَا وَتَزْدَادُ كَيْلَ بَعِيرٍ
ذَلِكَ كَيْلُ يَسِيرٍ ﴾ [يوسف: 65] ، وإلى السقاية في قوله:
﴿ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ ﴾ [يوسف: 70] ، وإلى
الصاع أى الصواع في قوله: ﴿ قَالُوا تَفْقِدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ ﴾
[يوسف: 72].

وقد جاء الحث بضبط المكيال عند البيع و
الشراء، حفاظاً على حقوق الأفراد من الضياع من جراء
التطفيف والغش في آيات قرآنية عديدة منها قوله:
﴿ وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ ﴾ [الإسراء: 35].

وقد حافظت التشريعات الإسلامية على الأنواع
المتعددة من المكايل التي كانت قائمة في الجزيرة العربية،
والتي أوردها لنا أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه
"الأموال" حصرها في ثمانية أصناف هي: الصاع ،
والمدة، والفرق ، والقسط ، والمدى، والمختوم ، والقفيز ،
والمكوك ، وترتبط تقديرات هذه المكايل المذكورة بالمد
والصاع بوجه خاص، وهما وحدتا الكيل الرئيسة التي
أقرها الرسول ﷺ في المدينة، واتخذها معياراً لتقييم
العبادات والكفارات.

ومهما تعددت أنواع المكايل التي أشارت إليها
الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وما تعارفت عليه
الجماعات والأقطار المختلفة ، فإنه يمكن لنا أن نحدد أن
المكايل منها مكايل شرعية أشار إليها القاسم بن سلام في
"الأموال" ، ومنها مكايل عرفية إقليمية تعارف عليها أهل
الأقاليم المختلفة.

ويمكن الإشارة إلى أشهر المكايل المتعارف عليها
بأنها الأردب ، والويبة ، والكيلة ، والربع ، والقدهج ،
وله أجزاء وهي: نصف القدهج ، الربع ، الثمنة ،
الخروبة ، القيراط ، الملوقة ، النصاب ، البطة ، المكتل ،

الرطل، الكيلجة، العرق، الجريب، الوسق، الكسر، وذلك بجانب المكاييل الثمانية التي أشار إليها القاسم بن سلام. وكل هذه مكاييل تستخدمها الجماعات في تقدير الأشياء، وتتعلق بها كثير من المباحث الفقهية المختلفة، مثل زكاة الزروع والثمار، وصدقة الفطر، وكفارة الجماع في نهار رمضان وغيرها كثير.

الموازين

لغة: جمع ميزان، وهو الآلة التي توزن بها الأشياء كما في اللسان، كما تطلق على المقادير القياسية التي توزن تبعاً لها الأشياء.

وقد تعامل العرب في الإسلام وما قبله بالأوزان، وكانت هذه الأوزان كثيرة، لكن الأساس منها يتمثل في الدرهم والدينار.

وقد تنوعت الأوزان واختلفت مقاديرها، ويلاحظ فيها أن الأوزان الصغيرة تستعمل للأشياء الثمينة، والمتوسطة لمتوسطة القيمة، والكبيرة لدنينة القيمة.

واصطلاحاً: الوزن أصل الكيل، نلاحظ ذلك في كلام الفقهاء، فإذا عرف الوزن عرف الكيل. ولذا فإنهم يقدرونه بالمد والصاع - وهما من الكيل - بالرطل والدرهم - وهما من الوزن - وقد خلط الفقهاء بين الكيل والوزن، فجعلوا - مثلاً - الرطل والدرهم وهما من الوزن من أجزاء المد والصاع وهما من الأكيال، فيجب معرفة الدرهم والرطل أولاً حتى يسهل معرفة المد والصاع.

وهناك فرق بين الكيل والوزن، فالكيل للحجم والوزن للثقل، قال تعالى: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ﴾ [الشعراء: 181-182]. ويظهر من الآية أنهما متغايران، إذ العطف يقتضى المغايرة.

وقد ورد في القرآن الكريم والسنة الغراء كثير من الأوزان مثل: المئثال، القسطاس المستقيم، والذرة، وحب الخردل، والقنطار، والنقير، والأوقية، والدرهم، وغيرها. وهناك أوزان أخرى عرفت في صدر الإسلام مثل: الطسوج، والقيراط، والدانق، والدرهم، وهو أنواع

مختلفة منها: الدراهم الطبرية ، والدراهم البغلي ، والدراهم الحورقي ، والدراهم الجواز ، والدينار وله أنواع عدة منها: الدينار الحرقي الرومي ، والدينار الكروي ، دينار عبد الملك بن مروان ، وغيرها ، والنواة ، والنش ، والرطل ، والمن . والأوزان لها مكانة عليا في معاملات الناس ، إذ تعتبر مقياسا مهما لها ، وتتعلق بها بعض الأحكام الفقهية التي تسير بها الحياة ، ومن المسائل الفقهية المهمة التي يلاحظ أن الموازين لها دخل وحظ عظيم فيها: زكاة التقدين ، ومقدار نصاب السرقة ، وأقل المهر في النكاح ، وكفارة الجماع في الحيض ، ودية القتل العمد والقتل الخطأ وغيرها كثير .

المواقيت

لغة: جمع ميقات ، وهو الحد ، تقول: وقت الشيء بوقته ، ووقته يقته إذا بين حده ، ثم اتسع فيه ، فأطلق على المكان قليل للموضع: ميقات ، والميقات بصدد الوقت كما في اللسان .

وإصطلاحا: يطلق على الوقت المضروب للشيء ، كما يقال للمكان الذي جعل منه وقت الشيء كميقات الحج . والمواقيت كما يظهر من التعريف زمانية ومكانية ، وهي تعتبر حدودا لأداء العبادات سواء كان ذلك في بدايتها أو نهايتها .

والميقات الزماني له علم خاص به يسمى "بعلم الميقات" وهو علم يعرف به أزمنة الأيام والليالي وأحوالها ، وفائدته تتلخص في معرفة أوقات العبادات .

ويهتم علم الميقات الزماني بتحديد أوائل الشهور القمرية ونهايتها حتى تقام العبادات بناء على ذلك ، كما يهتم بالنظر في الكواكب والبروج من حيث سيرها ، وهو علم له خطر عظيم ، إذ هو وسيلة إلى المقاصد المطلوبة شرعا لمصالح الدين والدنيا ، فالجهل بالأوقات سبب للجهل بأمر الصلاة والزكاة ...

فقد يضعها الإنسان في غير محلها ، فيصلي في غير الوقت ويصوم وقت الإفطار ويفطر وقت الصوم .. وهكذا مما لا يخفى .

وبدرجة أهمية المواقيت الزمانية تكون درجة المواقيت المكانية وأهميتها، إذ إن الاهتمام بزمان العبادة يتبعه بالتالي الاهتمام بمكانها.

وتظهر الأهمية بالنسبة للمواقيت المكانية مثلاً في الحج، فالمسلمون يقصدون الأراضي المقدسة لتأدية فريضة الحج من كل فج عميق، فوقت لهم الشارع الحكيم مواقيت مكانية لا يتعدونها، وهناك مواقيت خمسة للحاج أن يراعيها:

- 1- ذو الحليفة: وهو ميقات أهل المدينة.
 - 2- الجحفة: وهو ميقات أهل الشام، ومصر، والمغرب.
 - 3- يلملم: وهو ميقات أهل اليمن.
 - 4- قرن: وهو ميقات أهل نجد.
 - 5- ذات عرق: وهو ميقات أهل العراق، وخراسان، والمشرق.
- وهي مواقيت لأهلها، ولمن مر بها من غير أهلها، فمن مر عليها يريد النسك لزمه أن لا يجاوزها حتى يحرم، فإذا جاوز الميقات يريد النسك ثم أحرم دونه فعليه دم سواء عاد إلى الميقات أو لم يعد.

الفهم

لغة: المنع كما في لسان العرب.

واصطلاحاً: هو طلب ترك الفعل قولاً.

وبعبارة أخرى: هو ما دل على طلب الكف عن الفعل، فخرج به الأمر لأنه طلب فعل غير كف، وخرج الالتماس والدعاء، لأنه لا استعلاء فيهما.

وأساليب النهي مختلفة: فمنها: صيغة النهي المعتادة مثل: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: 34]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: 32]، وقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: 151].

ومنها: صيغة التحريم، مثل قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ [النساء: 23].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: 3].

ومنها: صيغة النفي، مثل قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: 19].

ومنها: صيغة الأمر الدال على الترك ، مثل: قوله تعالى: ﴿ وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ ﴾ [الأنعام: 120]، وقوله تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج: 30].

والنهي عند الجمهور للتحريم ، ولزوم الانتهاء عن مباشرة المنهى عنه، كما أن موجب الأمر هو الوجوب ، فكون النهي للكرامة، أو الدعاء، أو الإرشاد ، أو التحقير ، أو غيرها ، إنما يعرف بالقرائن الدالة على تلك المعاني، مثل قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ [آل عمران: 8].

وقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [التحريم: 7].

فإن الأول للدعاء والثاني لليأس.

والدليل على كون النهي المطلق للتحريم قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوْا ﴾ [الحشر: 7] ، أمر الله بالانتهاء عن المنهى عنه ، فيكون الانتهاء واجبا ، وترك الواجب حراما.

وعند الحنفية: النهي إذا كان قطعي الثبوت وقطعي الدلالة فيكون للتحريم ، وإذا لم يكن كذلك فللكراهة التحريمية ، لأن الأمثلة التي تدل على أن النهي للتحريم كلها قطعي الثبوت وقطعي الدلالة من غير قرينة صارفة عن التحريم إلى غيره من المعاني.

والصحيح الراجح مذهب الجمهور لأن النهي في اللغة موضوع للدلالة على طلب الترك على وجه الحتم والإلزام، فلا يدل عند إطلاقه إلا على التحريم ، ولا يدل على غيره إلا بقرينة، وهذا ما يفهمه العقل من الصيغة المجردة عن القرينة، وهو دليل الحقيقة، وهي أن النهي حقيقة في التحريم.

شروع من قبلنا

لغة: الشرع عبارة عن البيان والإظهار يقال: شرع الله كذا أي جعله طريقا ومذهباً، ومنه المشرعة لسان العرب. اصطلاحاً: يراد بشرع من قبلنا الأحكام التي شرعها الله تعالى للأمم السابقة وجاء بها الأنبياء السابقون، وكلف بها من كانوا قبل الشريعة المحمدية كشريعة إبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام.

وهذا الموضوع يمثل مدى صلة الشريعة الإسلامية بالديانات والشرائع السابقة، فمن القضايا المعروفة أن النبي ﷺ بعث في سن الأربعين سنة 611م، وأن شريعته هي خاتمة الشرائع، وقد أخبر القرآن الكريم والسنة الشريفة عن قصص الأنبياء السابقين وبعض الأحكام الشريعية في شرائعهم، فهل أحكام شرائع الأمم السابقة كاليهودية والنصرانية نطالب بالعمل بها؟

والكلام في هذا الموضوع يتطلب بحث أمرين: أولهما: هل كان الرسول ﷺ قبل البعثة متعبداً بشريعة سابقة، لأنه إذا كان متعبداً بشرع سابق، ولم ينسخ في شريعته بعد نزولها فيكون ذلك مشروعاً في حقنا كمسلمين. ثانيهما: هل النبي عليه الصلاة والسلام، وأمة بعد البعثة متعبدون بشرع نبي سابق؟

وللإجابة على هذا نقول: إن تعبدنا ﷺ بشريعة سابقة من ناحية الجواز العقلي لا مانع منه إذ لا دليل على استحالته، أما من ناحية الوقوع العقلي والجواز الشرعي فهو محل خلاف بين الأصوليين سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها، فليراجع في كتبهم.

واعلم أن شرائع من قبلنا على أربعة أقسام: [1] الأحكام التي لم يرد لها ذكر في شريعتنا لا في الكتاب ولا في السنة، فهذه الأحكام لا تكون شرعاً لنا بلا خلاف. [2] الأحكام التي نسختها شريعتنا مثل: تحريم أكل ذي الظفر، وتحريم السموم التي تكون في بطن الحيوان المحيطة بالكروش، وتحريم الغنائم، فهذه أيضاً ليست شرعاً لنا بالاتفاق، بل منسوخة في حقنا.

[3] الأحكام التي أقرتها شريعتنا فلا نزاع في أننا متعبدون لها، لأنها شريعتنا، ولورود التشريع الخاص فيها، كالصيام، والأضحية وغيرهما.

[4] الأحكام التي علم قبولها بطريق صحيح، ولم يرد عليها ناسخ، ولكن لم نقرر في شريعتنا كالتّي قصها الله سبحانه في كتابه، أو وردت على لسان نبيه ﷺ من غير إنكار ولا إقرار لها تمثل آية القصاص في شريعة اليهود، وهذا النوع هو محل النزاع والخلاف بين الفقهاء.

صدقة الفطر

لغة: الصدقة ما يعطى على وجه القربى لله تعالى لا المكرمة.
والفطر: نقيض الصوم، وقد أفطر وفطر وأفطره وفطره تقطيراً.

وشرعاً: صدقة واجبة يقدمها المسلمون إلى المحتاجين بمناسبة عيد الفطر.
وهي تسمى زكاة الفطر، وزكاة الفطرة، فمن قال: زكاة الفطر أوجبها بدخول الفطر، ومن قال: زكاة الفطرة أوجبها على الفطرة، والفطرة الخلقة، قال الله تعالى: ﴿فطرة الله التي فطر الناس عليها﴾ [الروم- 30] أى خلقته التي جبل الناس عليها.

ولهذا فهي واجبة على المسلمين إجماعاً على الحر والعبد، الذكر والأنثى، الصغير والكبير.
والأصل فيها أحاديث كثيرة، منها ما ورد عن ابن عباس قال: (فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر: طهارة للأنفس من الرقت واللغو وطعمة للمساكين، من أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات).
وحيث ثبت وجوبها فهي فرض كزكوات الأموال، وقال أبو حنيفة: هي واجبة وليست فرضاً كالوتر، بناء على أصله في الفرق بين الواجب والفرض، وهذا الخلاف إذا قدر كان خلافاً في العبارة وفاقاً في المعنى، والخلاف في العبارة مع الوفاق في المعنى غير مؤثر.

ومقدارها على كل مسلم صاع من تمر أو من شعير، كصاع رسول الله ﷺ لما ورد في ذلك عنه ﷺ.
ووقتها قبل صلاة العيد على خلاف بين الفقهاء في جوازها في أيام رمضان.

قول الصحابي

لغة: جمعه صحب واصحاب وصحابة، والأصل في هذا الإطلاق لمن حصل له رؤية ومجالسة "لسان العرب" واصطلاحاً: عند جمهور الأصوليين: هو من لقي الرسول ﷺ مؤمناً به ولازمه زمناً طويلاً، ومات على إسلامه.

وعند جمهور المحدثين: هو من لقي الرسول ﷺ مؤمناً به ومات على إسلامه، سواء طالبت صحبته أو لم تطل.
وقول الصحابي اصطلاحاً: هو مذهبه في المسألة الفقهية الاجتهادية سواء أكان ما نقل عن الصحابي قولاً أم فعلاً.
واعلم أن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا مرجع الافتاء ومنع الاجتهاد حينما طرأت حوادث جديدة، ووقعت وقائع لا عهد للمسلمين بها في حياة الرسول ﷺ وكانوا في الافتاء متفاوتين بتفاوت نضجهم الفقهي، فأثر عن جملة منهم كثير من الفتاوى بحيث يكون جزءاً كبيراً منشوراً في بطون الكتب الفقهية.

وقد اتفقت الأئمة من أصحاب المذاهب الفقهية على أنه لا خلاف في الأخذ بقول الصحابي فيما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، لأنه من قبيل الخبر التوقيفي عن صاحب الرسالة ﷺ ولا خلاف أيضاً فيما أجمع عليه الصحابة صراحة أو كان مما لا يعرف له مخالف، كما في توريث الجدات السدس.

ولا خلاف أيضاً في أن قول الصحابي المقول باجتهاد ليس بحجة على صحابي آخر، لأن الصحابة اختلفوا في كثير من المسائل، ولو كان قول أحدهما حجة على غيره لما وقع منهم هذا الخلاف.
وإنما الخلاف في فتوى الصحابي بالاجتهاد المحض بالنسبة إلى التابعي ومن بعده، هل يعتبر حجة شرعية أم لا؟

فذهب جمهور العلماء من الحنفية والمالكية وبعض الشافعية والحنابلة على أنه حجة شرعية مقدمة على القياس والراجح من الشافعية على أنه ليس بحجة، وهناك أقوال أخرى لكنها ترجع إلى هذين القولين:

والراجح أن مذهب الصحابي ليس حجة، ولا يكون دليلاً شرعياً مستقلاً فيما يكون بالاجتهاد المحض، لأن المجتهد يجوز عليه الخطأ، ولم يثبت أن الصحابة ألزموا غيرهم بأقوالهم، فمرتبة الصحبة وإن كانت شرفاً عظيماً لا تجعل صاحبها معصوماً عن الخطأ.

خاتمة

من خلال هذا العرض والكلام حول شخصية ذلك العلامة الأصولي صاحب التحقيق والإتقان، والدقة والإيقان، الأستاذ المفيد، العالم العلامة، الحبر الفهامة، الأستاذ الدكتور/ علي جمعة محمد عبد الوهاب، متعنا الله ببقائه، وأدام عليه نعمة الصحة والعافية، نجد أنه أستاذ مفيد في تخصصه بارع في علوم عديدة، كثير التحقيق لشوارد المباحث، موضحاً غوامض القواعد، ولم لا؟ وقد أثرى المجال الأصولي والفقهية بأبحاث عديدة كلها في غاية التحقيق، مما يجعل الإفادة منها كبيرة.

وليس هناك أدل من تلك الأبحاث المدونة والكتب المنتشرة على الساحة العلمية، فقد كتب كتابات قيمة تربط بين الماضي والحاضر بأسلوب علمي دقيق، فكتب عن الإباحة كقضية أصولية فوضح الكلام فيها تمام الإيضاح، وتعرض لقضية الأخذ بالأخف، وهي قاعدة شافعية مما يظهر انتماءه الشديد لمذهب إمامه الشافعي - رحمه الله - كما كتب بحثاً ثرائياً أصولياً دقيقاً أظهر فيه براعة فائقة حول قضية المصطلح الأصولي مع التطبيق على شرح تعريف القياس وأثبت فيه كيف أن صياغة المتقدمين للتعريفات كانت دقيقة، وأن العلوم منظومة متشابكة، وكيف أن الأصوليين كانوا يضعون كل كلمة في موضعها بدقة متناهية.

كما كتب عن المصالح المرسلة، مبيناً أوسع المذاهب في الأخذ بها، وربط في ذلك بين القديم ومتطلبات العصر الحديث.

كما تعرض لتفسير قول الصحابي كدليل من الأدلة المختلف في حجيتها والاعتماد عليها في استنباط الأحكام الشرعية.

كما كتب عن المطلق، والأداء، والاستحسان، والتكليف، والقياس، والعلة، والسبب، ومدخل إلى علم الفقه وأصوله، وغير ذلك.

ويأتي دوره البارع في قضية المكايل والموازين باعتباره ماهراً في الحسابيات والهندسيات، فكتب كتاباً دقيقاً

للغاية بمنهجية رائعة، حقق فيه مسألة المكاييل والموازين تحقيقاً عالياً لا مزيد عليه.
كما كتب في الفقه كتابات قيمة، وجهده مستمر لا ينقطع وعطاءه بلا حدود فأنا إذ أسجل خاتمة لهذا العالم الجليل، أرجو الله أن يكلاه برعايته، وأن يحفظه بعنايته، وأن يسهل له طريق الخير والرشاد.





المؤلف في سطور

هو : فضيلة الشيخ/ بكر إسماعيل

Begir Ismaili

من مواليد شهر أكتوبر 1959/10/04 م .

المولد : جمهورية كوسوفا *Kosova*

[إحدى دول منطقة البلقان]

حياته . . . ومؤهلاته العلمية :

تلقى الشيخ/ بكر إسماعيل تعليمه الأساسي في كوسوفا، وقضى مرحلة التعليم الثانوي في سوريا، وأنهى مرحلة التعليم الجامعي والعالي في رحاب الأزهر الشريف بمصر .

الوظائف التي شغلها . . . والأعمال التي قام بها :

يعد المؤلف عضواً فعالاً وشخصية بارزة في العديد من المجالات العلمية والإعلامية، والسياسية، والثقافية، ... ويغطي نشاطه أصعدة كثيرة داخل كوسوفا، كما يقوم بدور رائد تجاه قضية بلده - في مصر والعالم العربي والإسلامي، وكذلك العالم الغربي - ممثلاً، ومندوباً، وعضواً، ومحاضراً، وباحثاً، ...

وقد شغل المؤلف وظائف عديدة حيوية، من أبرزها وأهمها :

- ◆ ممثلاً رسمياً لكوسوفا في مصر .
- ◆ ممثلاً للمركز الإعلامي لكوسوفا في الشرق الأوسط .
- ◆ ممثلاً للمشيخة الإسلامية لجمهورية ألبانيا بالقاهرة .
- ◆ ممثلاً للمشيخة الإسلامية لجمهورية مقدونيا بالقاهرة .
- ◆ رئيساً لوكالة ألبا برس *Alba Press* بالقاهرة .
- ◆ مندوباً لبعض الصحف والمجلات والوكالات الإعلامية في

- ♦ جمهورية البانيا، كوسوفا، مقدونيا، البوسنة والهرسك.
- ♦ له دور فعال في ربط العلاقات الثقافية والدينية فيما بين الدول الإسلامية ومسلمي البلقان .
- ♦ له نشاط واسع تجاه قضايا منطقة البلقان، وبخاصة ما يتعلق منها بدولة كوسوفا، البانيا، مقدونيا .

الأنشطة الثقافية . . . والمؤلفات العلمية:

لقد سخر الشيخ/ بكر إسماعيل وقته وجهده وقلمه من أجل قضايا منطقة البلقان بصفة عامة، وقضايا كوسوفا وطنه بصفة خاصة، وهو في ارتباطه بهذا الواجب والدور الجليل في خدمة قضايا الأمة الإسلامية ... قد ساهم في إبراز قضايا الأقليات المسلمة في هذا الجزء الغالي من الأراضي الإسلامية في أوروبا، ذلك الكيان الشامخ العريق الذي تحاول الأيدي الغربية القضاء عليه نهائياً في هذه البقعة من العالم ... لقد احتسسى الشيخ/ بكر إسماعيل مرارة العدوان والحروب... والدمار والخراب - الذي لحق بكل شبر غال في منطقة البلقان، وهو في رحلة جهاده الفكري ... قدم للقراء في العالم العربي والإسلامي عدداً من البحوث والمؤلفات القيمة.

من أبرز ما قدم في هذا النتاج العلمي الثري :

- [1] أثر اللغة العربية في اللغة الألبانية .
- [2] داخل محيط الحضارة الغربية " حصلت مجزرة البوسنة البشعة".
- [3] أطفال كوسوفا بين مآسي الماضي وآمال المستقبل.
- [4] كوسوفا أمة مضطهدة .
- [5] من آثار العدوان الصربي على شعب كوسوفا : شاهد عيان على الأحداث - الأستاذ / عبد الله إسماعيل .
- [6] ما هي كوسوفا.
- [7] من أعلام المفكرين البارزين في كوسوفا.
- [8] مساجد كوسوفا المدمرة و أثرها في تنمية وعي الأمة.
- [9] أحداث كوسوفا الدامية يبان العدوان الصربي على لسان شهود العيان.
- [10] قضية مسلمي كوسوفا وهمومهم المأساوية في المحافظات الثلاث
Presheva , Bujanovci , Medvegja .

- [11] الحصاد المر لمذابيح كوسوفا .
 [13] كوسوفا في ميزان المجتمع الدولي .
 [14] جيش تحرير كوسوفا قوة فاعلة في تحقيق السلام .
 [15] كوسوفا و حلف الناتو .
 [16] بوادر الكارثة الكبرى في كوسوفا المفضلة
 الشيخ / توفيق إسلام يحيى .

كوسوفا واتجاهات الفكر المعاصر " سلسلة قضايا معاصرة ":

- [17] الأستاذ الدكتور/ محمد الشحات الجندي ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [18] الأستاذ الدكتور/ عبد المعطي محمد بيومي ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [19] الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الفيومي ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [20] الأستاذ الدكتور/ محمد سيد أحمد المسير ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [21] الأستاذ الدكتور/ محمد رأفت عثمان ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [22] الأستاذ الدكتور/ الحسيني أبو فرحة ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [23] الأستاذ الدكتور/ إسماعيل صادق العدوى ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [24] الأستاذ الدكتور/ عبد الحليم عويس ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [25] الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم الجيوشي ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [26] الأستاذ الدكتور/ محمد عمارة ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [27] الأستاذ الدكتور/ عبد الصبور مرزوق ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
 [28] الأستاذ الدكتور/ مصطفى محمود ...
 ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .

- [29] الأستاذ الدكتور/ محمد محمد أبو ليلة ...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [30] الأستاذ الدكتور/ عبد الغفار هلال ...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [31] فضيلة الشيخ/ محمد الغزالي...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [32] فضيلة الشيخ/ محمد متولى الشعراوى...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [33] فضيلة الشيخ/ علي زين العابدين الجفري...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [34] فضيلة الشيخ/ توفيق إسلام يحيى ...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [35] فضيلة الشيخ/ علي جمعة ...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .
- [36] فضيلة الشيخ/ محمد أحمد سطلول ...
ودوره البارز في خدمة قضية كوسوفا .

من أعلام الأزهر الشريف:

- [37] فضيلة الشيخ/ حسنين مخلوف، مفتي الديار المصرية
وحياته العلمية
أعلام الفكر الإسلامي والعلوم الطبيعية :
- [38] الأستاذ الدكتور/ كرام السيد غنيم ، المفكر الإسلامي
ودوره البارز في خدمة العلم و الدين

شخصيات فكرية بارزة :

- [39] شيخ الإسلام مصطفى صبري
بقلم : توفيق إسلام يحيى
- [40] الأستاذ الدكتور / مصطفى الشكعة ، حياته و فكره
- [41] الأستاذ الدكتور / حسن عباس زكي ، حياته و فكره

المرأة في حقل الفكر والثقافة:

- [42] الأستاذة الدكتورة / آمنة محمد نصير ، حياتها و فكرها
 [43] الأستاذة الدكتورة / سعاد إبراهيم صالح ، حياتها و فكرها

أحداث كرسونا - التقارير الدعوية عن الأحداث

شهر 9 / 1998 م	شهر 3 / 2000 م
شهر 10 / 1998 م	شهر 4 / 2000 م
شهر 11 / 1998 م	شهر 5 / 2000 م
شهر 12 / 1998 م	شهر 6 / 2000 م
شهر 1 / 1999 م	شهر 7 / 2000 م
شهر 2 / 1999 م	شهر 8 / 2000 م
شهر 3 / 1999 م	شهر 9 / 2000 م
شهر 4 / 1999 م	شهر 10 / 2000 م
شهر 5 / 1999 م	شهر 11 / 2000 م
شهر 6 / 1999 م	شهر 12 / 2000 م
شهر 7 / 1999 م	شهر 1 / 2001 م
شهر 8 / 1999 م	شهر 2 / 2001 م
شهر 9 / 1999 م	شهر 3 / 2001 م
شهر 10 / 1999 م	شهر 4 / 2001 م
شهر 11 / 1999 م	شهر 5 / 2001 م
شهر 12 / 1999 م	شهر 6 / 2001 م
شهر 1 / 2000 م	شهر 7 / 2001 م
شهر 2 / 2000 م	

فهرس الكتاب

1	تقديم بقلم: الأستاذ الدكتور/محمد عمارة
11	مقدمة
15	حياة الأستاذ الدكتور/على جمعة العلمية
16	الوظائف التي اشتغل بها وتقلدها
19	الأنشطة العلمية
20	نتاجه العلمي
22	أبحاث ومقالات للمفكر
23	كتب محققة
24	مشاركاته وإشرافاته العلمية
26	المؤتمرات العلمية والثقافية
27	شيوخه والإجازة بالرواية للعلوم الشرعية واللغوية
35	دوره البارز في خدمة قضايا العالم الإسلامي
38	لقائي بالدكتور/على جمعة المفكر الإسلامي الكبير
41	من الآثار القيمة التي كتبها الدكتور/على جمعة
43	مقالات و أبحاث للمفكر
45	الإباحة
46	الأخذ بالأخف
47	الأداء
48	الأذان
49	الإطراء
49	الاستحسان
51	الاستسقاء
51	الاستصحاب
53	الاعتبار
54	الانعكاس
54	البطلان
55	التدوين
57	التعارض

57	التكليف
59	الجن
60	الحنابلة
62	الذريعة
63	الرأى
65	السبب
67	الصفاء
67	العرف
69	العلة
70	القول بالموجب
71	القياس
73	المصالح المرسله
75	المطلق
77	المعصية
79	المقاييس
80	المكاييل
82	الموازن
83	المواقيت
84	النهى
85	شرع من قبلنا
87	صدقة الفطر
87	قول الصحابي
89	خاتمة
91	المؤلف في سطور
96	فهرس الكتاب